خيالاتُ المُختفيْنَ

شهادات لقريبات المعتقلين/ات السوريين/ات المنسيّات في بحر الفقد واللا يقين
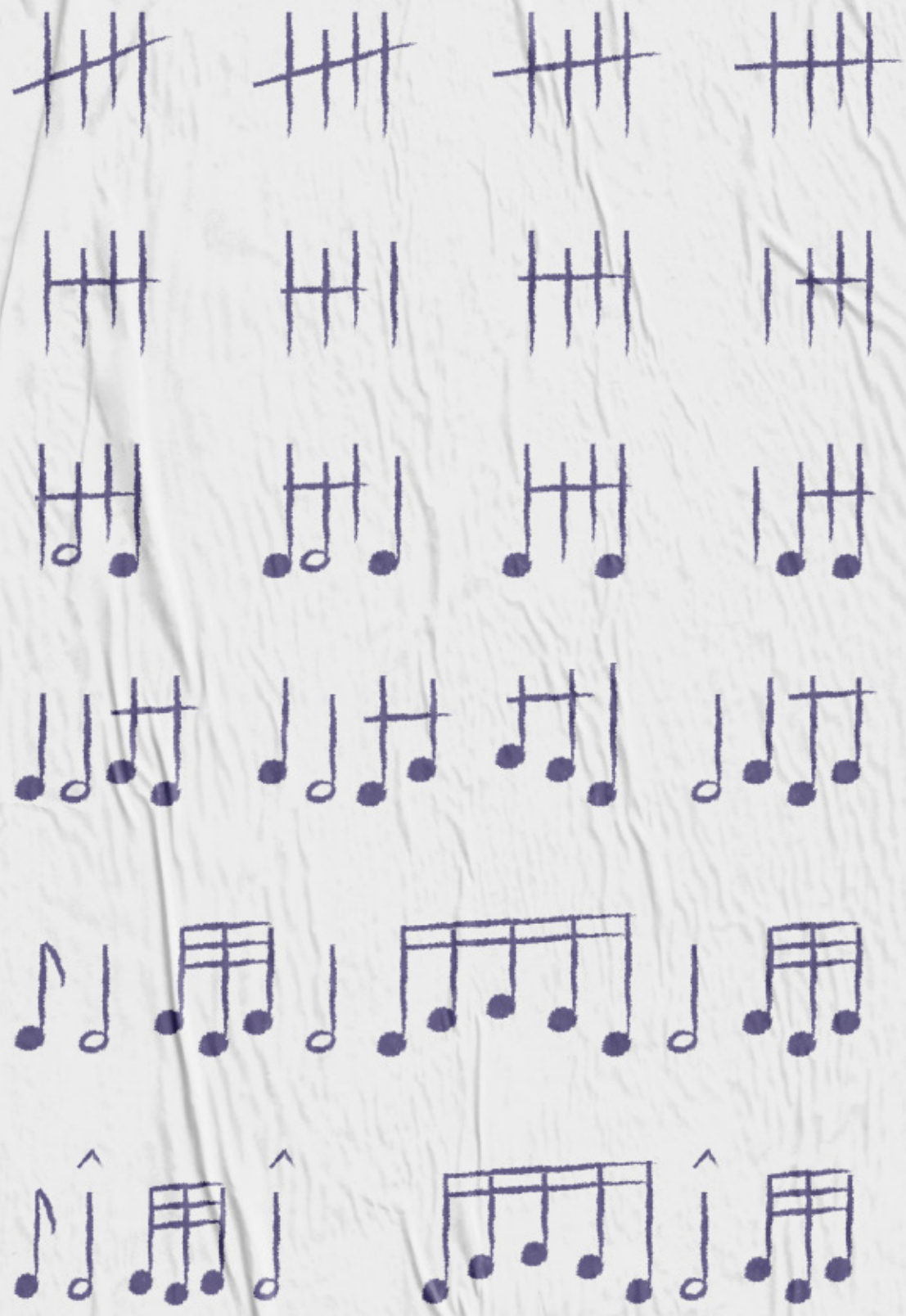
إهـــداء

لأولاد البلاد الذين حلموا بالحياة أجملها، فأورثتهم أرقاماً على الجباه وأوراق وفاة.

للفتيات اللواتي انتظرن هبوب ريح الحب، فأحرقت محاصيلهن المجزرة والبنادق.

للأمهات اللواتي عرفن طعم الأيام كلّها، واللاتي أجبرن على امتهان البكاء والعويل أمام كلّ هذا الفقد.

هذا التقرير هو نتيجة عمل تعاوني بين مؤسسة دولتي ومؤسسة النساء الآن للتنمية. يرجى التواصل مع أي من المؤسستين في حال وجود أي استفسار عبر البريد الالكتروني advovacy@women-now.com. و researcher@dawlaty.org الخاص بكل مؤسسة؛

دولتي مؤسسة غير ربحية تؤمن باللاعنف والمقاومة السلمية، وتعمل لتحقيق انتقال ديمقراطي وسلمي نحو دولة تدعم حقوق الإنسان والمساواة والتسامح والتنوع. تعمل دولتي على دعم المجتمع المدني ليصبح مشاركاً نشطاً في نقل سوريا نحو الدولة الديمقراطية العادلة. تعمل دولتي على بناء المعرفة بالقيم المدنية والمهارات الحياتية للشباب لكي ينخرطوا في شؤون مجتمعهم ووطنهم. بالإضافة إلى ذلك هي تعمل على بناء أرشيف من القصص والأعمال الفنية لتخليد ذكرى الانتفاضة السورية وتسليط الضوء على تجارب وأصوات الجماعات المهمشة ضمن النزاع السوري. تعمل المنظمة على الأرض وعلى الإنترنت للتوثيق ومناصرة وبناء قدرات مجموعات المجتمع المدني والشباب. تعمل دولتي بالشراكة مع منظمات سورية ومجموعات تضامن أخرى لإسماع الأصوات السورية.

النساء الآن من أجل التنمية تهدف لإطلاق برامج بقيادة نسائية سورية لحماية النساء والأطفال السوريين من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، ولتمكين النساء من العثور على أصواتهن السياسية والمشاركة في بناء سوريا جديدة وآمنة تحترم وتحمي الحقوق المتساوية لجميع مواطنيها. يكمن تعزيز حقوق النساء ورفع أصوات النساء المحليات في صميم عمل النساء الآن، وهما أمران متأصلان في مهمتنا في تمكين النساء والفتيات السوريات. وبدلاً من منافسة من يشاركون النساء الآن الرؤى والأهداف نفسها، نحن متحمسون للدعم والمساهمة في أية حركة ساعية نحو التغيير السلمي والتقدمي اجتماعياً.

النساء الآن
WOMEN NOW
FOR DEVELOPMENT

دولتي

KVINNA
KVINNA

مـــدخـــل ١٠
ملخص تنفيذي ١١
مـــقـدمـــة ١٤

١٦ حدود وفرص العدالة الانتقالية في سوريا

الانتهاكات المرتكبة بحق النساء ١٧
الأسباب الجذرية للمظالم ذات البعد الجنساني ١٧
مشاركة النساء في عمليات وآليات العدالة الانتقالية ١٩

٢٠ دراسة أوضاع النساء والاختفاء القسري

تعريف ونطاق وحدود الدراسة ٢٠
المنهجية ٢٢
التحقق من البيانات والموافقة على المشاركة ٢٣
الـراويـــات ٢٤

٢٦ آثار الاختفاء القسري على قريبات المختفين

طيب شو صار؟ البحث عن أثر ٢٦
الحرمان المالي والاقتصادي ٢٨
الاختفاء القسري والتعليم: تأثير جيلي ٣٠
مضاعفات قانونية نتيجة تشريعات متحيّزة جنسانياً ٣٢
التأثير الاجتماعي والنفسي ٣٤
الاغتراب والإدماج الاجتماعي ٣٧

الدعم المتاح للنساء ٣٨
للنساء أيضاً مطالب ٣٩
خـلاصــة ٤٠

٤٢ | توصيات بحسب الموضوع

البحث عن أثر ٤٢
دعم النساء ٤٢
الوصول إلى آليات العدالة ٤٣
التعامل مع التأثير النفسي والاجتماعي على النساء ٤٣
الذاكرة والحشد المجتمعي ٤٤
السلام والأمن ٤٥

٤٦ | توصيات بحسب الجهات الفاعلة

لمنظمات المجتمع المدني السورية ٤٦
للمنظمات الدولية ٤٦
للدول والهيئات التابعة للأمم المتحدة ٤٧

٤٨ | الملحق الأول: أرشيف التاريخ الشفهي السوري

٥٠ | الملحق الثاني:إطار المقابلة لمسار قريبات الأشخاص المعتقلين/ـات والمختفيين/ـات والمغيبين/ـات

مدخل

يعتبر الاختفاء القسري أحد انتهاكات حقوق الإنسان الكثيرة التي تجري في النزاع المسلح. غير أنه انتهاك لا ينتهي بتوقف النزاع، بل يستمر تأثيره الطويل الأجل على المعنيين وأقاربهم والمجتمع المحيط ككل. هذا النوع من الخسارة الغامضة له آثار متجاوزة للأجيال ومشكلة لعلاقات مجتمعية متبادلة. من هنا، وبينما ينبغي النظر في الاختفاء القسري من جهة علاقته بالنزاع المسلح الجاري في سوريا اليوم وضمن سياقه الموسّع، إلا أن العكس صحيح أيضاً ولا يقل أهمية. فلا بد من تفحص انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى المتعلقة بالاختفاء القسري. من الأمثلة على ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التهجير الذي يتم في العديد من الحالات نتيجة الخوف من فقدان أحد أفراد العائلة في غارات الاعتقال التعسفي؛ أو تدهور سبل المعيشة؛ أو الحرمان من التعليم.

تم إطلاق مشروع أرشيف التاريخ الشفهي السوري (Syrian Oral History Archive–SOHA) في آب 2016 لمواجهة روايات الاختفاء القسري، التي تركز فقط على المفقودين أو المعتقلين أو المختفين قسرياً. يركز مشروع الأرشيف على قصص قريبات الأشخاص المعتقلين والمختفين والمفقودين في سوريا، بهدف إعطاء المؤرخين والباحثين وناشطي المناصرة فهماً أكبر لحجم قضية الاعتقال والاختفاء القسري. يستخدم هذا التقرير التاريخ الشفهي كأداة لإعادة إدماج أصوات النساء المُسكتة، والطروحات الشخصية والمجتمعية المهملة في الأحداث التاريخية التي تجري في سوريا اليوم. كما يستخدم الجندر (الجنوسة) كفئة تعريفية للتحليل، ويفتح مجالاً للنساء المشاركات في المقابلات لصوغ أجندة التقرير من خلال توضيح ما هو مهم بالنسبة لهن، وذلك بهدف إعادة توجيه نظرنا إلى الموضوعات التي يغلب إغفالها و/أو الانتقاص من شأنها.

مع مشروع الأرشيف وهذا التقرير، نعتزم التأثير على صنع التاريخ من القاعدة إلى القمة، عبر تحدي النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعيارية والتي تحجب أولويات النساء[1]. نحن ممتنون لكل من سام في دعم برنامج أرشيف التاريخ الشفهي السوري. نتوجه بأخص الشكر إلى لين معلوف للنصائح والنقد البناء عبر رحلة بناء الأرشيف ومحتوى هذا التقرير. كما نشكر كل الشركاء الذين/اللواتي ساعدوا/ن باثراء النقاشات حول عملنا ويواظبون/ـن على إلهامنا عبر عملهم/ـن ودعمهم/ـن. لم يكن أحد أكثر أهمية لهذا العمل من النساء الشجاعات اللواتي آمنّ برؤية الأرشيف وشاركن قصصهن وآلامهن وآمالهن معنا. وبالأخص، نتوجه بكامل الامتنان والاحترام للنساء اللواتي شاركن في هذا البرنامج وجمعن قصص زملائهن وعملن بلا كلل من أجل تشكيل إطار البرنامج نفسه. لم يكن هذا العمل ممكنا بدون الدعم المستمر من مؤسسة Kvinna Till Kvinna .

1 Anna Green, “Individual Remembering and ‘Collective Memory’: Theoretical Presuppositions and Contemporary Debates Oral History, 32:2 (Autumn, 2004): 35-44“ [الذاكرة الفردية والجماعية: افتراضات نظرية ونقاشات معاصرة]

ملخص تنفيذي

تصرّح منظمات حقوقية محلية ودولية، بما في ذلك منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش، بأن آلاف السوريين اختفوا دون أن يكون لهم أي أثر. تشير التقديرات إلى اعتقال أو اختفاء أكثر من 117,000 شخص في سوريا بين عامي 2011 و 2016. يُعتقد أن معظم ممارسات الاختفاء القسري تجري على يد النظام، إلا أن جماعات مسلحة أخرى مارستها ضد نشطاء حقوقيين ومدنيين. وتشكل النساء بوجه عام أقلية بين المختفين قسراً، إلا أنهن أكثرية بين أفراد الأسر والأقرباء الأشدّ معاناةً من الغبن؛ الاجتماعي، والاقتصادي، والقانوني، والنفسي، طويل الأمد.

من أجل هذا التقرير، أجريت مقابلات مع ما مجموعه 50 امرأة سورية، تقمن داخل سوريا أو في لبنان، لكل واحدة منهن قريب أو أكثر معتقل. يشير التقرير إلى أن النساء المشاركات في المقابلة اختبرن حدثاً مأساوياً واحداً أو أكثر، إلى جانب الاختفاء القسري لأحد أقاربهن، كالتهجير والتعرض للعنف والحصار، واعتقال أكثر من قريب واحد، وفقدان أحد أفراد الأسرة (بما في ذلك أطفال صغار). وإلى جانب الأشكال السابقة للظلم الاجتماعي بين الجنسين، وأبوية المنظومة القانونية، وتضاعف الأعباء المالية عليهن، أصبح للتجربة تأثير كبير على سبل عيشهن، وصحتهن الجسدية والعقلية.

كل ذلك يمثل شكلاً من أشكال العنف الموجه ضد النساء، لا سيما المتروكات بلا حول ولا قوة تقريباً في غياب رب الأسرة الذكر. إلا أن هؤلاء النساء أظهرن أيضاً شجاعة وصلابة لإبقاء أهاليهن بمأمن ومساعدتهم على البقاء على قيد الحياة. ولا بد من اعتماد الأمثلة التي قدمنها مصدراً في تصميم وتخطيط وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية في سوريا، بحيث تكون قدرتهن على المواجهة والتأقلم مفيدة لبناء آليات سلام دائم ومستدام.

المشاركات في العينة التي بنى عليها هذا التقرير، والقادمات من مجموعة متنوعة من الخلفيات الاجتماعية أو مناطق المنشأ، عبّرن عن مجموعة من المطالب، وهي مطالب لا يمكن اعتبار أي منها بديلاً للعدالة والمحاسبة، بل هي شروط ضرورية وخطى ملحّة في سبيلهما:

- الإفراج عن جميع المدنيين المعتقلين تعسفياً؛
- الحق في معرفة مصير ومكان وجود الأقارب المختفين/المعتقلين: سواء أكانوا «ميتين أو طيبين»، بالإضافة إلى تقديم الرعاية في المعتقلات ومنح الحق في الزيارة والاتصال؛
- برامج دعم خاصة لأهالي الأشخاص المختفين، بما في ذلك المعاشات وفرص التعليم والعلاج الطبي والتوظيف لأفراد أسرهم؛

يبرز تحليل المقابلات والمطالب الخاصة بالنساء حاجة وأهمية القيام بعدة إجراءات لتحقيق هذه المطالب. قد تؤدي الدراسات والوثائق ذات المنظور الجنساني إلى تطوير فهم أفضل للأبعاد والأحجام والتأثيرات الجنسانية للاختفاء القسري. ينبغي البناء على هذا الفهم لتأثيرات الاختفاء القسري من أجل جهود طويلة الأمد ومراعية للفوارق بين الجنسين ومنصبّة على الأسباب الجذرية لهذه التأثيرات. وعلى هذه الجهود أن تتضمن عوامل الأعـراف الاجتماعية والفقر والتحفظ الثقافي حول قيمة وأهمية تجارب النساء كقضية عامة. كما ينبغي أن تشكل هذه الجهود جزءاً من برنامج خاص يُصمَّم ويُنفَّذ لتلبية الاحتياجات الخاصة لأهالي المختفين داخل سوريا وخارجها؛ يشمل ذلك فرص توليد الدخل، والعلاج الطبي، والدعم النفسي الاجتماعي، وتكافؤ الفرص للنساء وأطفالهن لمواصلة تعليمهم. ولا ينبغي أن تعتمد الخدمات أو المستحقات أو أي معونات على شرط تقديم أدلة على وفاة الشخص المختفي.

ينبغي ضمان وتشجيع اتباع مقاربة حساسة للفوارق بين الجنسين في آليات العدالة الانتقالية في المستقبل؛ بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التحقيقات، واستخراج الجثث، وتقصي الحقيقة، والتعويضات. يشمل ذلك تهيئة بيئة لتشجيع النساء وتحضيرهن جيداً للحديث عن تجاربهن، بالإضافة لإشراكهن وإدماج أصواتهن في محادثات السلام والعمليات التفاوضية.

ومن الإجراءات الأخرى؛ حماية اللاجئين، وإنفاذ حقوقهم في التعليم والعمل، والحماية من الاستغلال، ولا سيما في دول اللجوء المجاورة مثل لبنان والأردن.

مقدمة

الاختفاء القسري هو «الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون[2]».

لدى النظام الاستبدادي الحاكم في سوريا إرث طويل، يعود إلى سبعينيات القرن الماضي، من التوظيف المنهجي للاختفاء القسري بهدف إسكات المعارضة السياسية، ولغرس الخوف والقهر والترهيب[34]. وقد جرى استخدام هذه الممارسة بعد انتفاضة عام 2011 كتكتيك حربي، وكشكل من أشكال الانتقام من أهالي المتظاهرين. في تقريرها بين السجن والقبر: حالات الاختفاء القسري في سوريا، صرّحت منظمة العفو الدولية (2015)، أن الآلاف يختفون دون أثر، وأن «ممارسات الاختفاء القسري التي ارتكبتها الحكومة السورية منذ العام 2011 على نطاق واسع تأتي كجزء من هجوم منظم على السكان المدنيين علاوة على كونها عمليات منهجية بما يجعلها ترقى بالتالي إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية[5]». يصعب توثيق هذه الممارسات بدقة نظراً لطبيعتها السرية؛ إلا أن التقديرات تشير إلى أكثر من 117,000 محتجز أو مختفٍ في سوريا
بين 2011 و2016[6]، منهم 80,000 كانوا ما زالوا مختفين مع نهاية 2017[7].

يُعتقد أن الحكومة السورية تقف وراء معظم ممارسات الاختفاء القسري. إلا أن جماعات مسلحة أخرى لجأت أيضاً إلى هذه الممارسات ضد نشطاء حقوق الإنسان والمدنيين. على سبيل المثال، شهد العام 2013 اختطاف الناشطة الحقوقية رزان زيتونة، مع زوجها وائل حمادة وزميلَيْها سميرة الخليل وناظم حمادي، من مدينة دوما التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة، ولا معلومات عن مكان وجود المخطوفين الأربعة حتى الآن[8].

---

2 الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (2006) المادة 2.

3 هيومن رايتس ووتش (2010)، العقد الضائع: حالة حقوق الإنسان في سوريا خلال السنوات العشر الأولى من حكم بشار الأسد. نيويورك: هيومن رايتس ووتش. رابط المصدر: http://bit.ly/HRW-WD

4 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان (2013) من دون أثر: الاختفاء القسري في سوريا [Without a trace: enforced disappear-ances in Syria] رابط المصدر: http://bit.ly/OHCHR-WT

5 منظمة العفو الدولية (2015) بين السجن والقبر: حالات الاختفاء القسري في سوريا. رابط المصدر: http://bit.ly/amnesty-PG

6 هيومن رايتس ووتش (2017) سوريا: أحداث عام 6102. رابط المصدر: http://bit.ly/HRW-WR

7 هيومن رايتس ووتش (2018) سوريا: أحداث عام 2018: http://bit.ly/SNHR-18

8 منظمة العفو الدولية (2015) سوريا: منظمات حقوق الانسان تحتفل بعيد ميلاد رزان زيتونة وتجدد المطالبة باطلاق سراح "مغيبي دوما الأربع". رابط المصدر: http://bit.ly/amnesty-15 . هيومن رايتس ووتش (2014) سوريا- لا أخبار عن النشطاء الأربعة المختطفين. رابط المصدر: http://bit.ly/HRW-AC

Angelova, I. (2014) Governance in rebel-held East Ghouta in the Damascus Province, Syria [الحوكمة في الغوطة الشرقية تحت سيطرة المجموعات الثائرة، سوريا] CGHR Working Paper 10, Cambridge: University of Cambridge Centre of Governance and Human Rights.

أما حـالات المعتقلات السابقات في سوريا التي وثقتها الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان (الأورومتوسطية للحقوق، 2015) فتكشف عن خضوعهنّ لمحاكمات جائرة ونزع اعترافات كاذبة بهدف تشويه الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، وكذلك استخدامهنّ كورقة ضغط في عمليات تبادل الرهائن[9]. وكنظرائهنّ الذكور، غالباً ما تخضع المعتقلات لظروف اعتقال مزرية وسوء معاملة وتعذيب جسدي ونفسي وتعنيف. كما أن النساء أكثر عرضة للعنف والتعنيف الجنسي اللفظي والجسدي أو لمشاهدته ضد نساء أخريات، رغم تعرّض الرجال لكل ذلك أيضاً[10]. وبالإضافة إلى العنف وأوضاع الاحتجاز اللاإنسانية، يُحرَم المختفون من أي اتصال بالعالم الخارجي، ومن أي رعاية طبية أو مساعدة قانونية، حيث يوضعون خارج منظومة الحماية تماماً[11].

وتشكل النساء بوجه عام أقلية بين المختفين قسراً، إلا أنهن أكثرية بين أفراد الأسر والأقرباء الأشدّ معاناةً من الغبن الاجتماعي والاقتصادي والقانوني والنفسي طويل الأمد[12].

بهدف توسيع وإثراء النقاشات الجارية حول الاختفاء القسري وتأثيراته «الجنسوية» طويلة الأمد على المجتمع، يكشف هذا التقرير عن الجوانب الجنسوية لحالات الاختفاء القسري وتأثيرها على النساء. كما يقدم تحليلاً أولياً لتجارب النساء اللواتي شهدن اعتقال أو إخفاء أو فقدان أقربائهنّ في سوريا منذ عام 2011. وعلى الرغم من أن التقرير لا يدّعي استيفاء جميع هذه التجارب، إلا أنه يسلط الضوء على قصص ترويها نساء حول الاختفاء القسري والفظائع التي عجّل حدوثها، ويشدد على ضرورة دمج أصواتهنّ في النقاش الجاري حول العدالة الانتقالية وإعادة الإعمار في سوريا.

---

9 الأورومتوسطية للحقوق (2015) احتجاز النساء في سوريا سلاح حرب ورعب. الدنمارك: الأورومتوسطية للحقوق. رابط المصدر: http://bit.ly/EMHRN15

10 مرجع سابق، 7.

11 مرجع سابق، 4.

12 مرجع سابق، 2.

Subramaniam, J.; Majumder, M. N.; Zulkarnain, A. H.; & Zakaria, M. A. (2014) Implications of Enforced Disappearances on Women-headed Families in the Northern Province, Sri Lanka [آثار حالات الاختفاء القسري على الأسر التي ترأسها نساء في المقاطعة الشمالية لسري لانكا]. International Journal of Humanities and Social Science, 4 (4), 236.

Robins, S. (2010) Ambiguous Loss in a Non-Western Context: Families of the Disappeared in Post conflict Nepal [أسر المختفيين ما بعد الصراع في نيبال]. Family Relations, 59 (3), 253-268.

حدود وفرص العدالة الانتقالية في سوريا

كما هو مذكور في القسم الأول، يمكن تعريف العدالة الانتقالية على أنها مجموعة وسائل الإقرار والمحاسبة عن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان الأساسية (أولسن وآخرون، 2010)، وذلك بغاية تحقيق العدالة والمصالحة، وكذلك مساعدة المجتمع على الانتقال وطيّ صفحة النزاع[13]. تشمل هذه الوسائل آليات مثل «المحاكمات الفردية، والتعويضات، وتقصّي الحقائق، والإصلاح المؤسسي، والتحرّي والتسريح»، أو مزيجاً من اثنين أو أكثر من هذه العناصر[14]. ومن العيوب الشائعة في عمليات العدالة الانتقالية اعتماد آليات تعويضية فقط (تقديم تعويضات للضحايا)، أو جزائية فقط (المعاقبة على المخالفات)، حيث لا يؤدي ذلك إلى نشوء مشكلات سياسية جديدة فحسب، بل يمزق أيضاً النسيج الاجتماعي المهترئ أصلاً في المجتمعات الخارجة من النزاع[15].

هذا وتشير دراسات تناولت عدة حالات من عدّة دول هشة ومتأثرة بالنزاعات (مثل كينيا وشمال أوغندا والكونغو الديمقراطية ونيبال) إلى تفضيل الضحايا للعدالة التعويضية والتوزيعية على العدالة الجزائية[16]. وكما يوضح فينك وفام (2008 : 404): «ما لم يتم تحقيق احتياجات البقاء الأساسية وتأمين السلامة فلن تكون برامج إعادة البناء الاجتماعي، بما في ذلك آليات العدالة الانتقالية، في مصاف الأولويات، وستظل مفتقرة إلى مستوى الدعم اللازم لنجاحها».

وفي سياق لا يقل أهمية يشير فولتون (2014) إلى أنه لا بد من مقاربة مسألة الاختفاء القسري بطريقة كلية، بما يجمع بين الحقيقة والتعويض الشامل والمساءلة الجنائية وجملة من

التدابير التي تضمن عدم تكرار الأمر[17]. فدعم تحقيقات الطب الشرعي، على سبيل المثال، قد يعيد لأقرباء المفقودين حقهم بمعرفة مصير ذويهم وأماكن وجودهم، كما قد يلبّي الاحتياجات النفسية للأهالي ويسكّن ألم اللايقين والجرح المفتوح بلا نهاية[18].

تقدّم برامج التعويض التي توفّرها الدول تعويضات مادية متنوعة لضحايا الاختفاء القسري؛ بما في ذلك التعويض

13 Bell, C., Campbell, C. and Ní Aoláin, F. (2004) Justice Discourses in Transition [خطابات العدالة في المرحلة الانتقالية]. Social and Legal Studies, 13(3), 305-328.

Teitel, G. R. (2000) Transitional Justice. New York: Oxford University Press, Inc. - Teitel, G. R. (2003) Transitional Justice Genealogy [علم أنساب العدالة الانتقالية]. Harvard Human Rights Journal, 16 (69), 69-94.

14 Kangas, A., Haider, H., Fraser, E., Browne, E. (2015) Gender, Statebuilding and Peacebuilding [الجنوسة وبناء الدولة وبناء السلام]. GSDRC: http://bit.ly/GSDRC15

15 Rubio-Marin, R. (Ed.). (2006). What happened to the women: Gender and reparations for human rights violations [ما الذي حدث للنساء: الجنوسة والتعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان]. New York: Social Science Research Council.

16 Pham, P. N., & Vinck, P. (2008) Ownership and Participation in Transitional Justice Mechanisms: A Sustainable Human Development Perspective from Eastern DRC [الملكية والمشاركة في آليات العدالة الانتقالية: منظور التنمية البشرية المستدامة من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية]. International Journal of Transitional Justice, 2, 398–411.

Pham, P.N., Vinck, P., Stover, E., Moss, A., Wierda, M, & Bailey, R. (2007) 'When the War Ends: A Population-based Survey on Attitudes about Peace, Justice and Social Reconstruction in Northern Uganda' [عندما تنتهي الحرب : مسح قائم على السكان حول المواقف حول السلام والعدل وإعادة البناء الاجتماعي في شمال أوغندا], Report by the HRC, the Payson Center and ICTJ.

17 Fulton, S. (2014) Redress for Enforced Disappearance: Why Financial Compensation is not Enough [التعويض عن الاختفاء القسري: لماذا لا يكفي التعويض المالي]. Journal of International Criminal Justice, 12 (4), 769–786.

18 Keough, E. M., Simmons, T., & Samuels, M. (2004) Missing persons in post-conflict settings: best practices for integrating psychosocial and scientific approaches [الأشخاص المفقودون في ظروف ما بعد النزاع: أفضل الممارسات لإدماج المقاربات النفسية والاجتماعية والعلمية]. Perspectives in Public Health, 124 (6), 271-275.

المالي، والدعم الاجتماعي والنفسي، والرعاية الصحية والتعليم والسكن. غير أن هذه البرامج قلما تشمل أهالي الضحايا، رغم ما ينطوي عليه ذلك من مخالفة للقانون الدولي وإغفال لعمق المشقّة التي يتحملها الأقرباء، لاسيما النساء منهم[19]. في تناولهم لهذا الموضوع، حدّد باحثون نسويون ثلاثة مجالات اهتمام رئيسية في العدالة الانتقالية، وهي بحسب عبارات أوروورك (2015) «دمج المظالم المرتكبة بحق النساء في إطار آليات العدالة الانتقالية؛ والاعتراف بواقع اللامساواة البنيوي الذي يجعل النساء تحديداً أكثر عرضة لهذه المظالم ذات البعد الجنساني؛ وإشراك النساء في عمليات العدالة الانتقالية[20]».

الانتهاكات المرتكبة بحق النساء

من الأمور المحورية في مسألة استحقاق التعويض والعدالة؛ استيعابُ ما الذي يُعتبر عنفاً، ومن الذي يُعرّف على أنه ضحية. بالنسبة للعنف السياسي في المجتمعات التي تعيش مرحلة انتقالية، وكذلك بالنسبة لملاحقة النظام القضائي لذلك العنف، يعتبر الخطاب السائد جنسوياً للغاية. فهو يربط بعض أشكال العنف بالأنظمة القمعية والنزاع المسلح، ويستبعد أشكال العنف الأخرى من حدود تعريفاته[21]. وعلى هذا النحو، تؤكد ني أولين وأوروورك (2010: 1) أن «التدخلات النسوية الهادفة لتوسيع مجال ومدى العدالة الانتقالية تركز على توسيع نطاق الأضرار المرئية في عملية التحول المجتمعي[22]». أما سانكي (2013) فقد صاغ مصطلح «أذى الكفاف» للإشارة إلى سوء المعاملة المتعمّد والحرمان من الاحتياجات المادية والنفسية والاجتماعية مع معرفة النتائج المترتبة على هذا الحرمان. يسعى مفهوم أذى الكفاف إلى الاعتراف بهذه المظالم ودمجها في جميع مراحل عملية العدالة الانتقالية[23].

في حالات الاختفاء القسري، يتم الاعتراف بالمختفين وأقربائهم كضحايا بحسب القانون الدولي. وبالتالي من المهم التحقيق والاعتراف والتصدي للمظالم المركّبة التي تواجهها النساء، وضمان وجود آليات تراعي الاعتبارات الجنسانية للتعامل مع هذه المظالم. لا ينبغي أن يكون التعويض مشروطاً بإعلان الوفاة، فقد يدفع ذلك الزوجات، كما يشرح جوهيرست وكابور (2015: IIIV)، إلى «اتخاذ قرار صعب عاطفياً وله عواقب اجتماعية ونفسية طويلة الأمد، بما في ذلك الشعور بالذنب نتيجة التخلي عن الأمل، ولوم أقرباء الزوج، وفقدان المكانة الاجتماعية إثر الترمّل».

كما يجب أن تأخذ آليات العدالة الانتقالية بعين الاعتبار الطرق التي من خلالها تتسبب التدابيرُ القانونية والإدارية بخلق عوائقَ أخرى تحول دون الوصول إلى العدالة[24]. على سبيل المثال، قد تعطي الأعراف الثقافية الأولوية لتثقيف الأطفال الذكور حول حالات الاختفاء القسري على حساب نظرائهم الإناث؛ كما أن الأمهات المسنّات أكثر عرضة للفقر من نظرائهنّ الرجال المسنّين. وعلاوة على ذلك فإن الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالاختفاء القسري قد تَثني النساء عن طلب حقوقهن أو المشاركة في عمليات التسجيل.

---

19 مرجع سابق، 2.

20 O'Rouke, C. (2015) Feminist Scholarship in Transitional Justice: a de-politicising impulse? [الأبحاث النسوية في العدالة الانتقالية: اندفاع نحو نزع التسييس؟], Women's Studies International Forum, 51, 118-127

21 Ní Aoláin, F. (2006) Political Violence and Gender During Times of Transition [العنف السياسي والجنوسة خلال الأزمنة الانتقالية]. Colombia Journal of Gender and Law, 15 (3)

22 Ní Aoláin, F., & O'Rourke, C. (2010) Gendered transitional justice and the non-state actor [العدالة الانتقالية الجندرية والفعاليات غير الحكومية]. In A. Lyons, & M. Reed (Eds.), Contested transitions: Dilemmas of transitional justice in Colombia and comparative experience [التحولات المتنازع عليها: معضلات العدالة الانتقالية في كولومبيا والتجربة المقارنة]. Bogotá: International Centre for Transitional Justice.

23 Sankey, D. (2014) Towards Recognition of Subsistence Harms: Reassessing Approaches to Socioeconomic Forms of Violence in Transitional Justice [نحو الاعتراف بأذى الكفاف: إعادة تقييم مقاربات أشكال العنف الاجتماعي الاقتصادي في العدالة الانتقالية]. International Journal of Transitional Justice, 8, (1), 121–140.

24 مرجع سابق، 2.

الأسباب الجذرية للمظالم ذات البعد الجنساني

يشدد الباحثون على أن «معاناة النساء من الظلم أثناء النزاع هي أيضاً من نتائج اللامساواة القائمة، أي أنها ليست بالضرورة نتيجة جرائم مدونة في القانون الدولي لحقوق الإنسان[25]». فالأطر الاجتماعية الأبوية ذات الأعراف الثقافية والشروط الاجتماعية-الاقتصادية المحددة سلفاً، تميل لجعل النساء يُقاسين أذىً جنسوياً يفوق ما يقاسيه الرجال[26]، وهو أمر له تَبِعات وخيمة على تصوّر وتطبيق آليات العدالة الانتقالية[27]. حتى عندما تُبذل الجهود لاستدخال البعد الجنساني، غالباً ما يقتصر الأمر على فكرة إضافية لاحقة، نطاقها ضيق وأساسها لا يتجاوز مظلومية النساء[28]. تنتقد ني أولين (2012) المفهوم الليبرالي «ضيّق النطاق وغير النقدي» للمساواة بين الجنسين، والذي يصرفنا عن فهم الأوضاع الثقافية والمادية والجيوسياسية التي ظهرت فيها ممارسات العدالة الانتقالية[29]. يبقى تحليل البنى الاجتماعية-الاقتصادية ومعالجتها أمراً حيوياً للتوصل إلى سلام مستدام[30].

على الرغم من تضخّمها وتكثّفها أثناء النزاع، إلا أن جذور معاناة السوريات من الاختفاء القسري تعود إلى سياق ما قبل النزاع. ففي مجتمع يعتبر أبوياً على مستوى السلطة والعلاقات، مثّلت أشكال اللامساواة بين الجنسين والظلم الاجتماعي جزءاً من البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية السابقة على النزاع في البلاد. وقد انعكس ذلك في القوانين التمييزية والإقصائية، ولا سيما تلك المتعلقة بالزواج وحقوق الملكية والجرائم الجنسية التي ساهمت في مفاقمة وتعميق اللامساواة المؤسسية. في تحليلهما لتجارب النساء مع العنف والاقتصاد السياسي للجندر خلال النزاع السوري، تؤكد سابا وكابيلشرامي (2016: 7) أنه «لا بد من مَوضعة الفهم التام لكيفية تشكيل النزاع لواقع النساء المعاش ومخاطر تعرضهنّ للعنف، وذلك على نحو تاريخي يشمل العلاقات بين الجنسين والسياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في سوريا[31]».

---

25 Valji, N. (2007:13) Gender Justice and Reconciliation [العدالة والمصالحة الجندرية], Dialogue on Globalization, No. 35. Berlin: Friedrich-Ebert-Stiftung).

26 Turano, L. (2011) The Gender Dimension of Transitional Justice Mechanisms [البعد الجنساني لآليات العدالة الانتقالية]. New York Journal of International Law and Politics 43: 1045-1086.

27 Lambourne, W. and Carreon, R. V. (2016) Engendering Transitional Justice: A Transformative Approach to Building Peace and Attaining Human Rights for Women [جنسنة العدالة الانتقالية: مقاربة تحويلية لبناء السلام وتحقيق حقوق الإنسان للنساء]. Human Rights Review, 17 (1), 71-93.

28 مرجع سابق، 71.

29 Ní Aoláin, F. (2012) Advancing Feminist Positioning in the Field of Transitional Justice [تقوية التموضع النسوي في مجال العدالة الانتقالية الجندرية]. International Journal of Transitional Justice, 6 (2), 205-228.

30 Laplante, L. (2008). Transitional Justice and Peace Building: Diagnosing and Addressing the Socioeconomic Roots of Violence through a Human Rights Framework [العدالة الانتقالية وبناء السلام: تشخيص ومعالجة جذور العنف الاجتماعي والاقتصادي من خلال إطار حقوق الإنسان]. International Journal of Transitional Justice, 2 (3), 331-335.

31 Alsaba, K. & Kapilashrami, A. (2016) Understanding women's experience of violence and the political economy of gender in conflict: the case of Syria [فهم تجربة النساء في العنف والاقتصاد السياسي للجنوسة خلال النزاع: حالة سوريا], Reproductive Health Matters, 24 (47), 5-17.

يعزّز المفهوم النسوي البديل للعدالة الانتقالية أهداف المصالحة والسلام الإيجابي، عبر تجاوزه التعريف العسكري الضيق لكلّ من السلام والأمن[32]، وربطه السلام بقدرة النساء على الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي، للقضاء على أوجه انعدام الأمن المرتبطة بمختلف أشكال اللامساواة الاجتماعية وبالظروف الاقتصادية والسياسية، التي تبقي على العنف الجنساني البنيوي والثقافي[33]. إن الدعم الفعال للعدالة الانتقالية والسلام اللذين يراعيان المنظور الجنساني يتطلبان فهماً عميقاً للظروف السياسية والاقتصادية الأوسع نطاقاً.

مشاركة النساء في عمليات وآليات العدالة الانتقالية

من العناصر الأساسية لتحقق المساواة بين الجنسين مشاركة النساء في عمليات وآليات العدالة الانتقالية[34]. ليست المشاركة المجدية «مجرد إضافة لبعض النساء وتحريك المزيج[35]». فغالباً ما يتم التعاطي مع النساء بشكل «جوهراني»، حيث يُحرَمن من الولاية السياسية ويعامَلن كمجموعة متجانسة، فلا يحصلن على اعتراف بحالات التداخل بين الجنس وكل من الطبقة أو الإثنية أو الدين أو الموقف السياسي (المفهوم المعروف بالتقاطعية). هذا بدوره ينعكس في الوضع الانتقالي حين يمتنع المجتمع والحكومة عن النظر في كيفية تقاطع المقاربات المراعية للاعتبارات الجنسانية مع الديناميات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأوسع نطاقاً.

تؤكد ني أولولين وروني أن ثمة مجالين رئيسيين يجري التغاضي عنهما بشكل عام؛ ضعف إنفاذ عمليات التغيير التي قد يكون لها أثر إيجابي كبير على حياة النساء، وتطبيق نظرية التقاطعية على تجربة النساء في المجتمعات الخارجة من النزاع[36]. مثلًا، شهدت البوسنة والهرسك تبنّي مشروع بناء سلام وعدالة انتقالية ليبرالياً، وقد أدى تعزيز القيود البنيوية التي تحول دون انخراط المرأة ومشاركتها في تشكيل وتنفيذ العدالة الانتقالية إلى ثلاث ثغرات جنسوية حالت دون تحقّق العدالة: في المساءلة، وفي الاعتراف، وفي التعويض؛ ما يعني تحوّل العدالة الانتقالية إلى ميدان آخر من ميادين التشييد طويل الأمد للنظام الجنسوي السائد بعد النزاع[37].

---

32 Galtung, J. (1967) THEORIES OF PEACE A Synthetic Approach to Peace Thinking [نظريات السلام: طريقة توليفية للتفكير في السلام]. Oslo: International Peace Research Institute.

33 Copelon, R. (2000) Gender Crimes as War Crimes: Integrating Crimes against Women into International Criminal Law [الجرائم المبنية على الدور الاجتماعي كنوع من جرائم حرب: دمج الجرائم ضد النساء في القانون الدولي الإنساني], McGill Law Journal 46: 217-40

34 مرجع سابق، 62.

35 Al-Ali, N. (2005) Reconstructing Gender: Iraqi Women between Dictatorship, War, Sanctions, and Occupations [إعادة بناء الجنوسة: العراقيات بين الديكتاتورية والحرب والعقوبات والاحتلالات]. Third World Quarterly, Vol. 26, No. 5, pp. 739–758.

36 Ní Aoláin, F., & Rooney, E. (2007). Under-enforcement and intersectionality: Gendered aspects of transition for women [نقص الإنفاذ والتقاطعية: الجوانب الجنسانية للانتقال السياسي للنساء]. International Journal of Transitional Justice, 1, 338–354.

37 Ní Aoláin, F. and Haynes, F. D. (2011) On the Frontlines: Gender, War and the Post Conflict Process [على الجبهات: الجنوسة والحرب وعملية ما بعد النزاع والاحتلالات].

دراسة أوضاع النساء والاختفاء القسري

تعريف ونطاق وحدود الدراسة

نظراً لتداخل التعريفات المرتبطة بأفعال الاحتجاز والاختفاء القسري في سوريا اليوم، يشير مصطلح الاختفاء القسري المستخدم في هذا التقرير إلى كل من المختفين قسراً والمعتقلين الذين يفتقر أهاليهم إلى المعلومات الكافية أو البيان الواضح من الجهة المسؤولة عن الاعتقال حول أماكن وأحوال ذويهم.

شملت الدراسة 52 مقابلة مع نساء من مجموعات وشرائح ديموغرافية متنوعة وعابرة للخطوط السياسية والعسكرية في سوريا، حيث شملت إدلب وحلب (معرة النعمان والأتارب)، وكلاً من السويداء ودرعا على مستوى المجتمعات المحلية والنازحين الداخليين. كذلك أجريت مقابلات مع لاجئين سوريين في لبنان؛ في شتورا ومجدل عنجر، وفي الأردن؛ في إربد وعمّان والرمثا (انظر الشكل 1: المقابلات بحسب البلد).

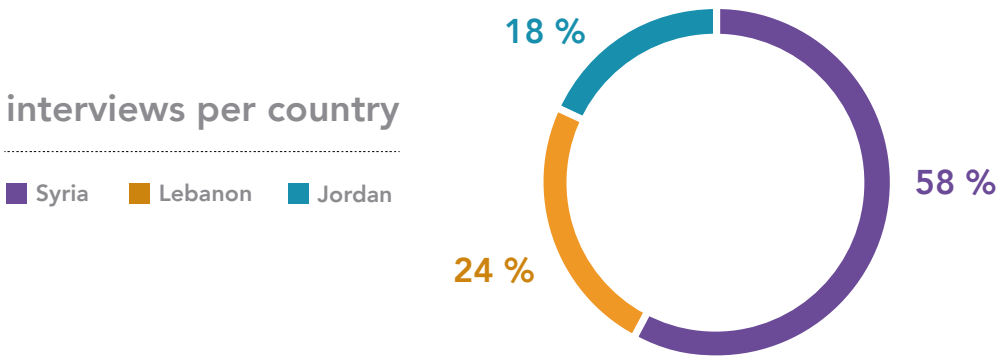

إلا أن نطاق التقرير كان محدوداً في بعض المناطق، ولاسيما في المجتمعات التي تقطن مناطق تسيطر عليها الحكومة والسلطات الكردية، وذلك نتيجة الرقابة المشددة والهواجس الأمنية. وحيثما لم يكن لنا حضور على الأرض، حاولنا الدخول في شراكات مع منظمات المجتمع المدني العاملة في دمشق ومدن أخرى خاضعة لسيطرة النظام، إلا أنها أبدت تردداً في الانضمام إلى المشروع خوفاً من تعرضها للملاحقة. كما اضطررنا إلى إنهاء عملنا في محافظة الحسكة (مدينة عامودا) بسبب القيود التي فرضها حزب الاتحاد الديمقراطي، حيث اشترط الأخير على الباحثين خرق مدونة السلوك الخاصة بالمقابلات الميدانية، عبر تقديم تقارير مفصلة حول ما نقوم به ومع من نلتقي، الأمر الذي لا يشكل انتهاكاً لسرّية البحث فحسب، بل يهدّد أيضاً سلامة المشاركين فيه وسلامة أقربائهم، نظراً لكثرة حالات الاعتقال والإخفاء التي يمارسها حزب الاتحاد الديمقراطي.

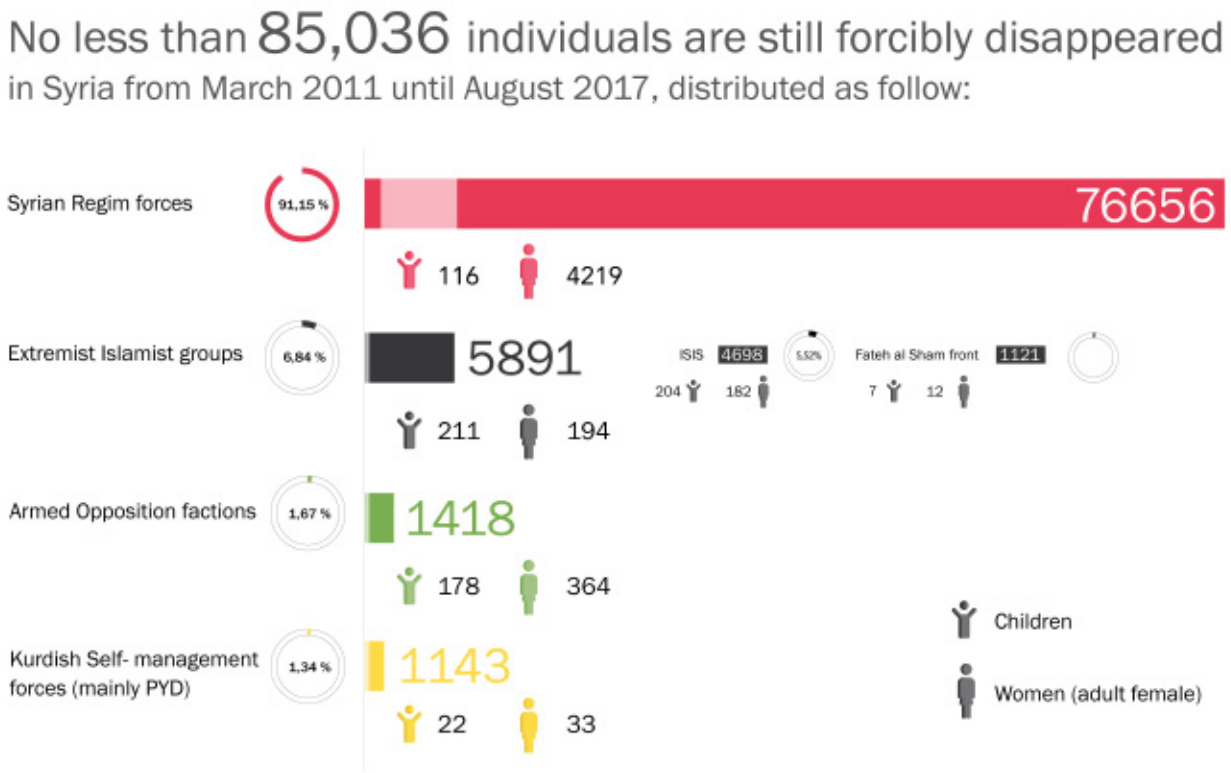

توزع الأشخاص المختفيين قسرياً بحسب الجهة المسؤولة. بتصرف من الشبكة السورية لحقوق الانسان؛ 2018.

بشكل عام، كانت الهواجس الأمنية المرتبطة بكشف هذا النوع من المعلومات أثناء النزاع، تعني أننا بحاجة للاعتماد على دوائر ثقة وشبكات شخصية للوصول إلى النساء المتضررات، بما يضمن سلامة كل من النساء والعاملين/ات معهنّ في الميدان. ومن الأسباب الأخرى التي حالت دون مشاركة أشخاص محتملين آخرين في المشروع: خوفهم من تعريض أقربائهم الذين ما زالوا في عداد المفقودين أو المعتقلين لخطر أكبر؛ تقليلهم من قيمة تجاربهم المعاشة بالمقارنة مع المختفين أنفسهم؛ تحفظات ثقافية على إطلاع أشخاص من خارج دائرة القرابة المباشرة على تجاربهم وحياتهم؛ وأخيراً الشعور بالإرهاق العاطفي نتيجة التحدث إلى عدة منظمات حقوقية لتوثيق حالاتهم. كما أن غياب خدمات الدعم النفسي والاجتماعي الكافية في المناطق المستهدفة فرض علينا إيلاء عناية خاصة وتجنّب بعض الأسئلة التي قد تسبب ضائقة نفسية وعاطفية.

المنهجية

يشمل التقرير مجموعة من 52 مقابلة شبه نموذجية قام بها وفرّغها عاملون/ات ميدانيون يعملون مع المجتمعات والسكان المحليين في كل من سوريا ولبنان والأردن. تم تدريب جميع العاملين الميدانيين على تقنيات المقابلة، وتسجيل الشهادات الشفهية، وأسس الأخلاقيات وقواعد السلوك ذات الصلة. وكان من بين العاملين نساء لهنّ أقرباء معتقلون أو مختفون، الأمر الذي منحهنّ بصيرة شخصية حول القضايا قيد النظر. معظم النساء ناشطات وعلى تواصل وثيق مع مجتمعاتهنّ المستهدفة منذ عدة سنوات، وقد كانت هذه التفاعلات ثمينة للغاية، ومصدراً لقدر كبير من المعرفة والفهم للسياق الاجتماعي والسياسي.

تم إعداد دليل أسئلة المقابلة شبه نموذجي (انظر الملحق الثاني) بالتعاون مع منظمة «لنعمل من أجل المفقودين[38]»، وهي منظمة تسعى نحو أهداف مماثلة، وكذلك مع استشاريّ مستقل قدم إرشادات تخصصية بناءً على خبرته في العمل مع أرشيف تاريخ جنوب أفريقيا (AHAS). واستقينا النموذج من مراجعة لمختلف القواعد الإرشادية الخاصة بمقابلات كهذه، قواعد تطورت في عدد من البلدان التي مرت بسياقات قابلة للمقارنة. كما جرى عرض نموذج الأسئلة، في مراحل إنشائه المختلفة، على العاملين الميدانيين لمعرفة أفكارهم ورؤاهم والتأكد من ملاءمة الأسئلة للسياق السوري.

شكّلت تفريغات المقابلات والملاحظات الميدانية التي قدّمها العاملون الميدانيون مصدر البيانات التي جرى تحليلها. وقد تم تحليل المحتوى من خلال تصنيفه إلى فئات مواضيعية، سعت لالتقاط القواسم المشتركة بين الحالات. غير أن هذا التقرير لا يستبعد تباين تجارب النساء بين بعضها البعض، ويعترف بضرورة الانتباه بدقة لتقاطعات الجنس والطبقة والدين والعمر والحالة الاجتماعية والإثنية، وكذلك الطرق التي تصوغ بناء الذاكرة، والطرق التي نرتّب فيها الأحداث ونقدّم بعضها على بعض.

نموذجياً، كانت المقابلة تأخذ ما بين 54 دقيقة وساعتين من الوقت، فتبدأ بمناقشة عامة حول ظروف الأسرة، قبل أن تنتقل تدريجياً إلى قصة الاختفاء أو الاعتقال، والظروف المعيشية الناتجة عن الحدث، لتنتهي مع توقعات ومطالب النساء اللواتي جرت مقابلتهن. هكذا، جرى التوصّل إلى تجارب النساء المعاشة للاختفاء القسري عبر الأخذ بعين الاعتبار علاقة حدث الاختفاء بالسياق الأوسع للنزاع، وبكيفية تشكيل الحدث والسياق لهوية المرأة وتصرّفاتها. كما جرى النظر في التحديات النفسية والسياسية والاجتماعية-الاقتصادية والثقافية والقانونية والصحية التي تواجهها النساء، بالإضافة لآليات التأقلم التي لجأن إليها للتعامل مع الصعوبات الناجمة عن الاختفاء القسري. وتم، علاوة على ذلك، استقصاء مطالب النساء والحراك التضامني المحتمل وتناولها في ضوء جهود المفاوضات وبناء السلام الجارية، وذلك عبر تناول مفهوم المشاركة السياسية بشكل يتعدى ما هو مرئي في المجال العام.

38 منظمة حقوقية لبنانية أنشئت عام 2010 وتعمل على كشف مصير المفقودين والمختفين في لبنان: www.actforthedisappeared.com

التحقق من البيانات والموافقة على المشاركة

جرى التحقق من المعلومات التي تم الحصول عليها حول الاختفاء القسري والمعتقلين من مصادر مختلفة وعدة منظمات حقوقية، من بينها الشبكة السورية لحقوق الإنسان ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا وغيرهما. وقد تم جمع البيانات على مدار أربعة عشر شهراً (آب 2016 - كانون الأول 2017) وباستعمال اللغة العربية بشكلٍ أساسي.

أما اختيار مكان المقابلة، فجرى ترك حرية اختياره للراويات. قمنا في أغلب الحالات بزيارة النساء في منازلهنّ. وفي حال شعرت أيّ من النساء بعدم الارتياح نتيجة وجود أقرباء لهنّ (غالباً ذكور أو أنسباء) أو كانت ظروف إقامتهنّ غير ملائمة (أناس يدخلون ويخرجون، أو سكن مزدحم في حالة المقابلات في لبنان)، كانت تتم المقابلة في أحد المراكز النسائية التابعة لمنظمة «النساء الآن من أجل التنمية» أو في أماكن عامة من اختيار المشاركة.

تم الحصول على الموافقة المستنيرة بعد شرح المشروع للراويات، ولغرض البحث وإمكانية استخدام شهاداتهن في تقارير بحثية. كما أتيحت للنساء فرصة للتفكير والنظر في مشاركتهنّ لبضعة أيام بعد شرح نموذج الموافقة. بالإضافة إلى الموافقة المستنيرة، تم الحصول على تصريح سماح لنشر الشهادات أو أجزاء منها. كان للراويات القول الفصل في كيفية استخدام البيانات. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تمرين تحقق نهائي حيث تم مشاركة هدف الدراسة مع الباحثات الميدانيات، وبعض الراويات اللواتي أجريت معهن المقابلات ممن تمكنّا من إعادة الاتصال بهن. تمت الموافقة على هذا العمل من قبل جميع أولئك اللواتي تمت استشارتهن - وأكدن على اعتقادهن أن التقرير سيمثل احتياجاتهن والمشاكل التي تواجهها النساء قريبات الأشخاص المغيبين/ـات.

الراويات

تنتمي المشاركات إلى خلفيات عمرية وتعليمية واجتماعية وجغرافية وطبقية متنوعة (انظر الأشكال 2 و3 و4 و5 و6). وبالإضافة إلى فقدان أحد أقربائهنّ بفعل الاختفاء القسري، فقد اختبرن جميعاً جوانب مختلفة من الصعوبات الناجمة عن النزاع، بما في ذلك التعرّض للحصار العسكري، والمعاناة الناتجة عن العنف المباشر وغير المباشر، وفي النهاية الاضطرار للنزوح داخل البلاد أو خارج الحدود. وفي المحصلة، فإن احتياجات هؤلاء النساء معقدة ومتغيّرة، وينبغي التعامل معها باهتمام خاص نظراً لخصوصياتهنّ وتجاربهنّ السياقية وتغير أولوياتهنّ مع تطاول أمد النزاع.

Age

18-30 31-50 51+

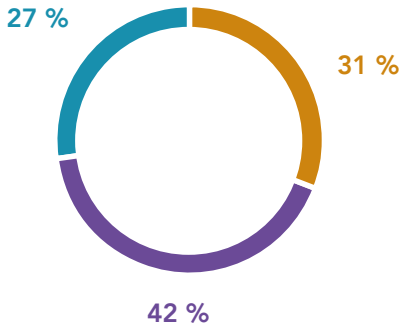

Number of Children

None
1-3
+4

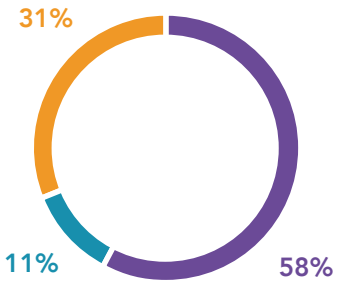

Income Generation

Informal and Irregular vocations
Employed
Self-Empoyed

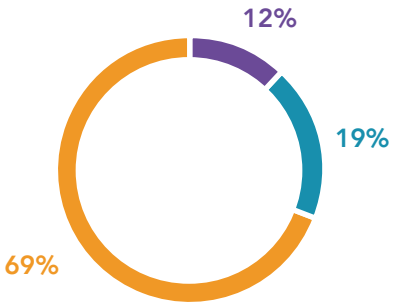

Income Generation

Work Unspecified
Not work Student/Volunteer

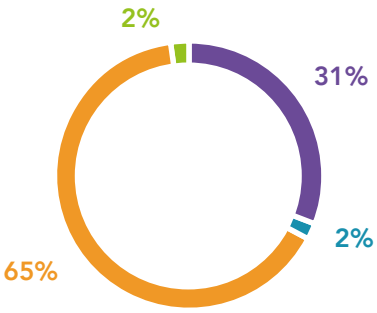

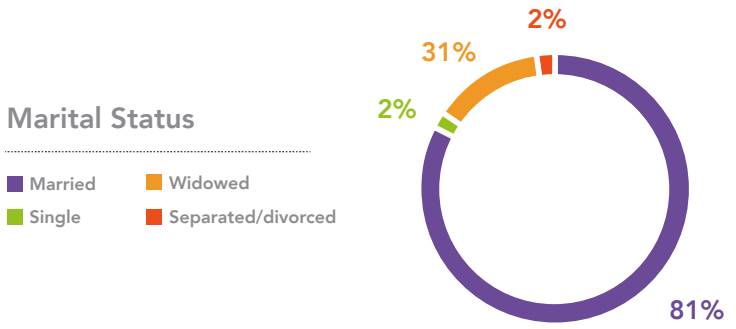

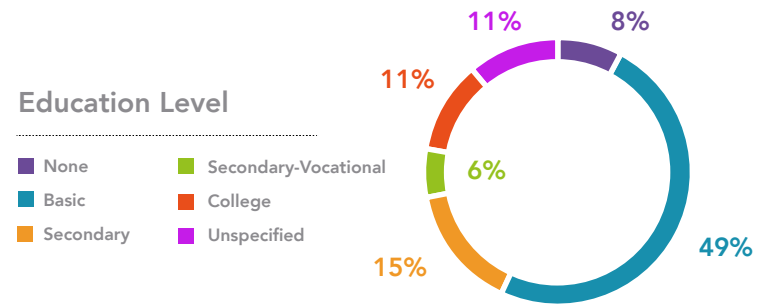

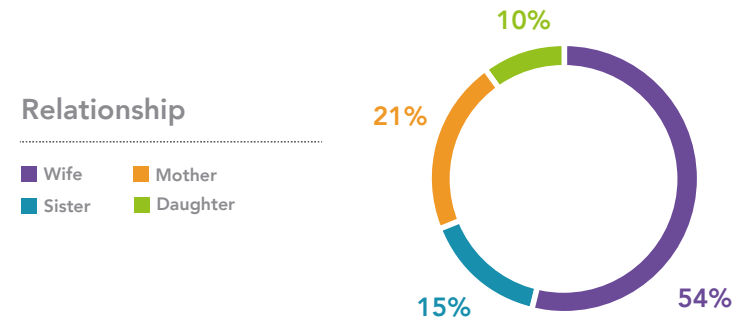

يقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معدل القراءة والكتابة للنساء السوريات بنسبة 74,2 في المائة، ويقر معدل الإناث اللواتي يتجاوزن 25 سنة في التعليم الثانوي بنسبة 29 في المائة. والفرق في عينة التقرير هو 10 في المائة، ربما بسبب أزمة التشرد والعديد من السوريات الحاصلات على شهادة تعليم عالي يعشن خارج سوريا. كما تجدر الإشارة إلى أن النظام السوري قد استخدم الاختفاء القسري بشكل رئيسي في المناطق الريفية والفقيرة، وهذا قد يفسر أيضًا المستوى التعليمي المختلف في هذه العينة.

آثار الاختفاء القسري على قريبات المختفين

"كيف فيني أعرف إذا زوجي ميّت ولا عايش؟ ما بعرف. فيني إتواصل وخبّر قصّتي للناس. أنا ما بعرف وين زوجي. هاي مو عيشة. المرا بدون زوجها ما بتسوى شي. عايشين وجع وإحباط ومرض. [...] وما بيقدموا شي لدعم عائلات المعتقلين. بيقولوا إنو بس بيقدموا [مساعدات، دعم...] لعائلات الشهداء. طيب نحن نفس الوضع [بدون أزواج] وبس بدي إعرف شو الفرق؟ أنا عندي 8 أولاد، كيف فيي إعتني فيهن لولا هالقرشين اللي باخدهن من أهلي ومن هون ومن هون. لازم يساعدوا الكل بالتساوي. [...] لازم يحطوا ببالهن المعتقلين وعائلاتهن لأنهن هني كمان خسروا بيوتهن وشغلهن" **سمية حج علي (57 سنة – سرمدا، إدلب)**

طيب شو صار؟ البحث عن أثر

في عيّنتنا، ذكرت بعض النساء أنهنّ تعرّضن لضغوط اجتماعية من قبل أفراد أسرهنّ حالت دون قيامهنّ بدور نشط ومباشر في البحث عن أقربائهن المختفين. ومع ذلك فإن أغلبية النساء شرعن، رغم تقلّب ظروف النزاع، في البحث عن أقربائهن بمفردهنّ ما أنْ عرفن باختفائهم. ورغم حصولهنّ على المساعدة أحياناً من قبل أقربائهن أو أسلافهن الذكور، إلا أن هذه المساعدة كانت محدودة وقاصرة نتيجة خطر الاختفاء الذي يواجه الرجال الباحثين عن معلومات. وقد تأسس هذا الخوف وتنامى نتيجة كثرة الحوادث التي اختفى فيها أقرباءٌ ذكور أثناء بحثهم أو دفعهم فدية لذويهم المختفين.

"فيه زلمة اعتقلوه أول ما راح يسأل عن ابن عمه. ما حدا بيعرف وين هو. لهيك لما لقيت ما حدا متشجع يروح معي رحت لحالي ع فروعة المخابرات... كلن". **ميساء محمد (32 سنة – حلب)**

وفي بحثهنّ عن أقربائهن في المستشفيات والمرافق الإدارية المحلية وفروع المخابرات والسجون، كانت النساء يقطعن المسافات بين المدن، ويتعرضن لمعاملة سيئة على الحواجز، ويقضين ساعات طويلة في الانتظار في مكاتب الاستعلامات المزدحمة لتلك المرافق. في إحدى الحالات، بعد مجيئها من حلب إلى دمشق بحثاً عن معلومات عن زوجها، وصفت ميساء الفترة التي قضتها عند معارفها في حي السيدة زينب[39] بالـ«مأساوية». فبالإضافة إلى التحقيق والإذلال المستمرين، استبقى حاجز تلك المنطقة هويتها، ولم يعدها لها حتى خروجها. كما اضطرت لقضاء يوم كامل في انتظار دورها في مركز استعلامات المخابرات العسكرية في دمشق. ورغم وصولها في السادسة صباحاً إلا أنها وجدت حوالي 88 شخصاً واقفين في الطابور، لدى كل منهم قصة مفجعة حول شخص مفقود أو أكثر. كانت تلك الكيانات الرسمية تكتفي في كثير من الأحيان بإنكار حصولها على أية معلومات. وحتى حين تُقدّم النساء معلومات كافية لتحديد هوية الجاني[40]، كان الجواب يقتصر على الإنكار والمماطلة ريثما يُحال الشخص المعني إلى
التحقيق، وهو ما لا يبدو أنه يحدث فعلاً. معظم الاتصالات تتم بشكل شفهي دون وثائق صالحة ورسمية للطلبات أو للردود.

39 بلدة في محافظة ريف دمشق تقطنها أغلبية شيعية.
40 بحسب شهادتهنّ الشخصية أو شهادة شاهد عيان على المتورط المباشر في اعتقال الشخص.

"وصلتني شوية أخبار بعد اعتقاله بسنة وشهرين [...] نقلوه ع المخابرات بالشام بس لسه ما انتقل على [سجن] عدرا. لسه عم نحاول نجيب معلومات بس عم يقولولنا إنو لسه ما انتقلت الأوراق ع التحقيق". **هبة الأحمد (30 سنة – معرّة النعمان، إدلب)**

وفي حالات قليلة جداً، كانت تتوفر بعض المعلومات عن مصير الشخص المختفي، الذي غالباً ما يكون محتجزاً لدى النظام، إلا أن الزيارات قلما تكون متاحة. وفي حال سُمح بزيارة قصيرة، كانت النساء يخضعن لتحقيق شرس وتعنيف لفظي وإذلال على الحواجز بغرض الترهيب، وفي النهاية لقطع الزيارة. علاوة على ذلك، لم يكن يُسمح بإدخال الدواء والاحتياجات الأساسية إلى السجن. وفي حالة أخرى، تعرض المعتقل للتعذيب والتعنيف لدرجة أنه طلب طواعية من أهله ألا يزوروه مرة أخرى. وفي نهاية المطاف، تضيع المعلومات وسبل التواصل مرة أخرى. فقدت **سمر قاسم** (28 سنة) خط التواصل مع زوجها في سجن صيدنايا بعد تعرضه للتعذيب وطلبه منها التوقف عن زيارته "إذا كانت تحبه".

كذلك تصف **رويدا** تجربة ابنتها لدى زيارتها والدها في سجن عدرا بعد عامين من البحث عنه:

"حققوا معها [في الحواجز على طريقها إلى المعتقل] كذا مرة، وكان زوجها خايف عليها وعلى ولادها. ع الطريق صاروا يسألوها لوين ومين جاية تزور، ويفتشوها ويذلّوها. ومرة لما جابتلو غرض، شي متل بنطلون بسحّاب... بوط مع شواطات، رموهن بصندوق الزبالة قدامها... هيك تعدّي وإذلال".

وقد نجت امرأة أخرى، ريم حسين، من محاولة اغتيال بعد استهدافها بالأعيرة النارية في أحد المقرّات الأمنية (فرع حميدة الطاهر) أثناء تعرّفها على سيارة زوجها المختفي. كما تعرضت للتحرش الجنسي في فرع المخابرات العسكرية، حيث استُدعيت للداخل للحصول على «معاملة سخيّة».

بالنسبة لبعض النساء، يبدأ الاعتداء والعنف الجسدي المباشران من اليوم الأول للاعتقال، حيث يذكرن تعرّضهن للضرب والاعتداءات الجنسية واللفظية أثناء حدوث الاعتقال. وفي حالات أخرى، أثناء بحثهن عن معلومات، ذكرت بعض النساء تعرّضن للاحتقار والازدراء وعدم الاكتراث. مثلاً، قوبلت ميساء، التي ذهبت إلى فرع المخابرات العسكرية في حلب للسؤال عن زوجها المختفي، بالتجاهل التام من قبل الضابط الذي اقترح أن زوجها عند الإرهابيين[41]. وحين ردّت بأنها لا تعيش في منطقة يسيطر عليها إرهابيون، متسائلة عما إذا كانت الشرطة في خدمة الشعب، طردها وهو يكلّمها بطريقة استعلائية ويؤكد أن الإرهابيين هم من أخذوا زوجها.

ليس الوقت والجهود المكثّفة ولا حتى العنف المباشر أو الموارب والإذلال والتعنيف اللفظي (وكل ذلك يرقى إلى أشكال من العنف الجنسي والجنساني) الثمنَ الوحيد الذي تدفعه النساء. فقد أضاف الاختفاء القسري عبئاً مالياً إضافياً على النساء، يشمل التكاليف المخصصة لجهودهن البحثية (نفقات السفر، الفديات والرشاوى، والإعداد للزيارة في بعض الحالات). التجربة التي تشترك فيها جميع النساء هي التعرض للابتزاز والحاجة إلى «واسطة» لتحصيل معلومات. وقد تراوحت الدفعات المطلوبة بين 5,000 و 10,000 ليرة سورية (لكل مكالمة هاتفية) و 5

41 كان استخدام مصطلحات "الإرهاب / الإرهابين" لوصف معارضة النظام السوري جزءاً مهماً من سردية النظام للصراع. ويشمل ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، الاحتجاجات السلمية، والجماعات المسلحة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام ، فضلاً عن الأنشطة الإجرامية في بعض الحالات.

ملايين ليرة سورية (كفدية)[42]. لوضع ذلك في إطار مقارن، كل مكالمة هاتفية تكلف العائلة ذات الدخل الشهري المتوسط حوالي 30 % من ذلك الدخل. من المهم الإشارة إلى أن 80 % من السوريين داخل البلاد، وأكثر من نصف اللاجئين السوريين المقيمين في لبنان، يعيشون في حالة فقر مدقع[43]. لم يكن لدى الغالبية العظمى من النساء اللواتي تمت مقابلتهنّ مصدر دخل وبالتالي اضطررن لبيع كل ما لديهن ومراكمة ديون لتحصيل المبالغ المطلوبة، رغم أن ذلك لن يضمن المعلومات الدقيقة أو الإفراج عن ذويهنّ.

"أنا حملت حالي ورحت ع دمشق، وقعدت بفندق وصرت إسأل عنه. قالولي ح نجمعك فيه بس لازم تدفعي، قال لازم تدفعي نص مليون. قبلت. كنت بس بدي شوفو، أو يخلوني شوف صورتو وهو بالسجن أو يسمعوني صوتو. [...] ضليت بالفندق أكثر من 10 أيام، كانت الدنيا صيام ورمضان. ما كان عندي لا مطبخ ولا شي. اضطريت إشتري أكل وإدفع هون وهون. وآخر شي طلع كلشي كذب". **سمية حج علي (57 سنة – سرمدا، إدلب)**

أما **سناء** التي تبلغ من العمر 13 سنة، فقد تواصل معها أشخاص زعموا أنهم أعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بعد تعرض زوجها للخطف، طالبين منها مالاً لإطلاق سراحه. بعد التفاوض، تمكن أهل زوجها من جمع المبلغ وتسليمه لكنهم لم يعرفوا شيئاً عن زوجها منذ ذلك الحين.

تحدث أحياناً حالات اعتقال وخطف على يد انتهازيين باحثين عن الربح فقط، سواءً كانوا محسوبين على الدولة السورية أو أي من الجماعات المسلحة. قالت نجاح، ابنة الثانية والعشرين، أنه بعد الاعتقال التعسفي الجماعي لجميع الرجال، بما فيهم زوجها، في أحد أحياء مدينة درعا، جاء رجل يطرق على الأبواب ويطلب 20,000 ليرة سورية مقابل عودة أقربائهم. هي ظنت أنه يعمل مع الجهة التي قامت بالاعتقال، لكن رغبة الأهالي في رؤية أحبائهم مرة أخرى دفعتهم إلى الدفع، فـ"الغريق بيتعلق بقشة".

الحرمان المالي والاقتصادي

فقدان قريب نتيجة الاختفاء القسري لا يؤدي بالضرورة إلى انعدام الأمن الاقتصادي، لكن يبدو أن هذا ما يحدث في مجتمع أبوي مثل سوريا للرجال فيه مساهمات اقتصادية حاسمة، ويمثلون فيه المعيل الرئيسي لأسرهم في معظم الحالات. يقترن هذا الترتيب بالمظالم المحددة جندرياً (كانقطاع الفتيات عن الدراسة، والزواج المبكر، والمعايير الجنسانية للأعمال التي تعتبر مناسبة للمرأة، والرفض التقليدي لمشاركة النساء في المجالات العامة والاقتصادية)، وكذلك بمظالم ناجمة عن النزاع (مثل الحصار والتهجير)، ويؤدي كل ذلك إلى تقليل النشاط الاقتصادي بشكل عام، ولا سيما في الزراعة والصناعة المتعلقتين بالأمن والاستقرار طويل الأمد. هكذا يصبح الاختفاء القسري من أهم عوامل الفقر الذي يصاب به الأهالي، القشة التي تكسر ظهر البعير، فالعائلات محدودة الموارد إما تكافح ضد الفقر المدقع أو هي واقعة فيه[44].

أغلب المشاركات في المقابلات فقدن المعيل الرئيسي لأسرهن، وتعرضن للتهجير مرة واحدة على الأقل. نتيجة لذلك، قاد الاختفاء القسري لتغييرات جذرية في أدوار الجنسين. إحدى المشاركات، وهي في الواحدة والثلاثين من عمرها، كانت قد كرست نفسها للعمل المنزلي ورعاية الأطفال بعد تخرجها من معهد إعداد المعلمين، لكنها عادت

42 أي ما بين 01-02 دولار وما يصل إلى 000,01 دولار.
43 المفوضية العليا للاجئين، المركز السوري لبحوث السياسات.
44 مرجع سابق، 42.

Today for example it has been 322 days

للعمل عام 2011 نتيجة عدم قدرة زوجها على الذهاب إلى العمل بسبب القصف وخوفاً من الاعتقال على الحواجز، وقد استمرت بذلك بعد اختفائه.

على أن النساء يواصلن الكفاح وهن بالكاد قادرات على تأمين الضروريات الأساسية (الإيجار والفواتير، والطعام، والعلاج الطبي، والنقل، وتعليم الأطفال)، إما بسبب العمل في وظائف متدنية الأجر (حلاقة وتصفيف الشعر، والتنظيف، والحياكة والخياطة، إلخ) أو بسبب قوانين الدول المضيفة التي تقيّد مشاركة اللاجئين في مجال العمل، ما يترك مساحة مفتوحة للاستغلال. طبيبة الأسنان التي تعتبر محظوظة لعثورها على وظيفة بدوام جزئي في مركز طبي، وصفت دخلها بأنه „بالكاد يكفي„ لتلبية الاحتياجات الأساسية. علاوة على ذلك، أنفقت بعض العائلات مبالغ طائلة في البحث عن أحبائها المفقودين.

من المهم الإشارة إلى أن دخول سوق العمل بالنسبة لتلك النساء يعني عبئاً زائداً يضاف لأعباء المنزل ومسؤوليات الرعاية؛ فعلى النساء العاملات إدارة شؤون أسرهن وأعمالهن، حيث يقضين يومهن في العمل، ثم يعدْن للقيام بالطبخ والتنظيف والعناية بالأطفال وغير ذلك من الواجبات المنزلية.

ولا تقل مسؤوليات الأسرة ورعاية الأطفال أبداً عند اللواتي يملكن فرص عمل أقل، وذلك غالباً بسبب العمر و/أو نقص المؤهلات العلمية و/أو النزوح. فهنّ يبقَين عادةً مع أكثر من طفل واحد، ويتعين عليهن الاعتماد على آبائهن أو أشقائهن أو بعض أطفالهن القادرين على المساعدة. وفي غياب الدعم الاقتصادي، تُترك بعض النساء لرحمة مجتمعاتهن الأهلية، والمساعدات القليلة التي قد توفّرها. وأول ما يضّحى به في حالة انعدام الأمن الاقتصادي هذه هو الرعاية الصحية والتعليم؛ ففي ظل هذه الظروف والاعتبارات، تميل النساء إلى التركيز على حاجات اقتصادية أخرى أكثر إلحاحاً، كتربية الأطفال والعمل لإبقاء الأسرة على قيد الحياة، والبحث، بلا شك، عن الشريك المختفي.

الاختفاء القسري والتعليم: تأثير جيلي

يوفر التحصيل التعليمي أفضلية لتأمين وظائف محتملة على نطاق أوسع في سوق العمل. ففي ظل الحاجة إلى التعويض عن الخسارة المالية الحادثة في دخل الأسرة، أو الحاجة إلى المحافظة على الاستقلال المالي الشخصي على الأقل، ترى النساء في التحصيل العلمي وفرص إنهاء دراستهن أو استئناف دراسة أطفالهن أموراً قد تخفف أثر فقدان معيل الأسرة. في عينة المشاركات، شرحت النساء الوضع غير المواتي الذي وُضعن فيه في هذا الصدد.

الكثير من النساء اللواتي تمت مقابلتهن لم يكملن تعليمهن بسبب المعايير الاجتماعية التي تفضّل تعليم الصبيان على البنات، وتختزل النساء في أدوارهن كربّات منازل وأمهات، أولاً؛ وثانياً، بسبب الفقر الذي يستدعي الحاجة لبدء العمل في وقت مبكر؛ وكذلك الزواج والإنجاب المبكر والحاجة إلى الاعتناء بالأطفال؛ وحديثاً، في الآونة الأخيرة، بسبب النزاع. وبالتالي، كانت فرص عمل هؤلاء النسوة أقل من نظيراتهن اللواتي أنهين دراستهن الجامعية.

على الرغم من كون ذلك جزءاً من شروط زواجها، تعلّل فتاة تبلغ من العمر 24 سنة عدم إكمال تعليمها بالوضع الأمني الحالي. تقول:

”أنا حُبلت. البنات العاديات [غير المتزوجات] اللي عم يدرسوا ما كانوا أهاليهن يسمحولهن [بالذهاب إلى المدرسة] بالأحداث [خلال النزاع]، فشو بتتوقعي إذا بنت متزوجة وحامل كمان؟“.

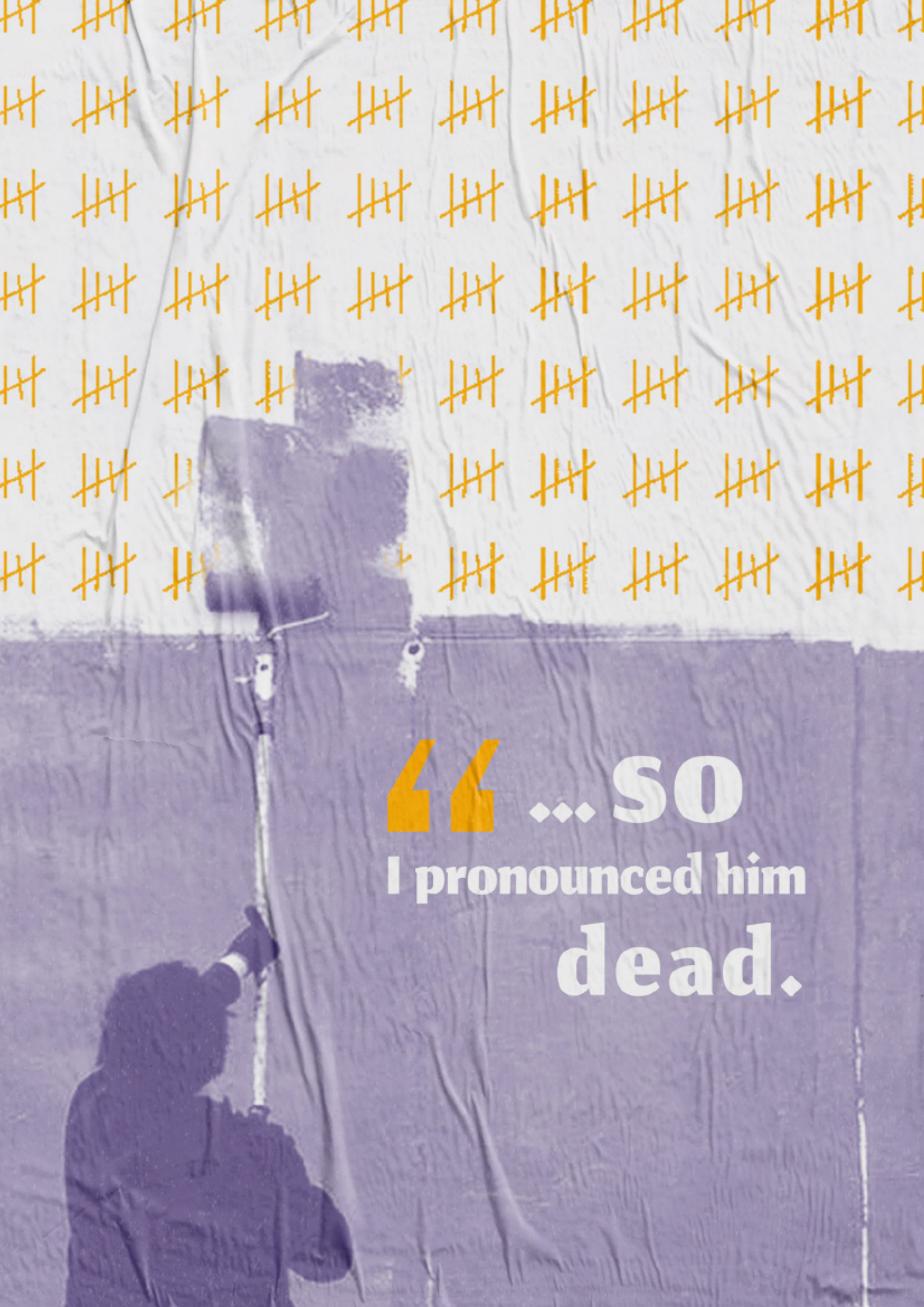
“ ... SO
I pronounced him
dead.

كان نقص الوثائق والدعم المالي من العقبات الرئيسية التي حالت دون استمرار النساء في تعليمهن في بلدان اللجوء المجاورة. كما أن الانعدام التام لهياكل الدعم اضطرّ النساء إلى فصل أطفالهن من المدارس، وإرسالهم للعمل لجلب دخل إضافي للأسرة. ابن سلوى البالغ من العمر 51 سنة ترك المدرسة، كأطفال كثيرين غيره، من أجل العمل ودعم والدته وأشقائه الأربعة بعد اختفاء والدهم.

ومع ذلك، أبدت النساء بشكل عام موقفاً إيجابياً حيال الإنجازات والفرص التعليمية؛ فقد اعترفن بأهمية التعليم، وأعربن عن أسفهن للظروف التي قادتهن، وقادت أطفالهن في بعض الأحيان، إلى ترك المدرسة. وصفت بهية زوجة شقيقها المختفي بأنها «قوية» لأنها عادت إلى مقاعد الجامعة وحصلت على شهادتها، كل ذلك انطلاقاً من إحساس بالمسؤولية تجاه ابنتها الصغيرة. امرأة أخرى، سعاد الأعور، ذات الواحدة وستين سنة، قالت في إشارة إلى أحفادها الخمسة (أعمارهم بين 8 و 17 سنة) الذين تعتني بهم بعد وفاة أمهم واختفاء والدهم:

> "حتى لو بلا أكل وبلا شرب، تعليمهن أهم شي هلأ [...] عيب هلأ يكون فيه ولد ما بيدرس أو بنت ما بتدرس. لازم تدرس. لما تدرس فيها تصير آنسة، تصير تعلّم لغات. تصير مسؤولة عن حالها. أنا دائماً بحذّرن (بخصوص ذلك) وأنا هون كرمالهن، ما رح إتركهن. [...] أي دورات بسمع فيهن، أي شي بقدر إدفعو، ما بقصّر".

مضاعفات قانونية نتيجة تشريعات متحيّزة جنسانياً

على الرغم من عدم الاستفاضة في الأمر، إلا أن نقاطاً مهمة حول الحضانة واستحقاق المعاش والمساعدات المالية قد جرت إثارتها. غالباً ما أدى وضع اللايقين الذي يلفّ مصير المختفين إلى ترك النساء خارج برامج الدعم المتاحة للعائلات الأخرى (مثل عائلات الشهداء)، مع حرمانهن من استمرار راتب الزوج. ورغم حالة النزوح، تبقى مسائل الملكية والتعقيدات المتعلقة بها في غياب الزوج قضية حرجة لا بد من النظر فيها. فالملكية تعود في الغالب إلى الرجال ضمن الأسرة، وذلك بسبب قوانين الدولة والممارسات الدينية الإسلامية. وحتى في الحالات القليلة التي يتاح للنساء فيها الحصول على دعم قانوني وتحمل كلفته، تبقى المطالبة بالحق في الممتلكات ضعيفة السند نتيجة غياب الأزواج. ذكرت العديد من النساء أنهن خاطرن بممتلكاتهن أو حتى فقدنها لصالح أحد أفراد أسرة زوجها أو حتى لصالح النظام[45].

الآباء هم أولياء أمور الأطفال وفقاً لقانون الأحوال الشخصية السوري. ونظراً لعدم امتلاكهنّ الصلاحية القانونية لحضانة أبنائهن، تحتاج النساء لإذن شركائهن الذكور للسفر مع أطفالهن أو القيام بعمل إداري يخصّهم. تشرح **صفاء**، البالغة من العمر 35 سنة، أنها حصلت على توكيل موقّع من زوجها قبل اختفائه، ولولاه لما تمكنت من مغادرة البلاد مع أطفالها الثلاثة (2-8 سنوات). تقول:

> "لما جينا لهون (لبنان) كان لازم يطلّعلي شهادة ميلاد وحضانة لحتى إقدر طلّعهن معي... كنا ع الحدود ورح نفوت قبل ما تصير معنا مشكلة. سألوني وين أبو الاولاد، وليش وإيمتى، خبرتهن إنو معتقل وإنو ما عندي أي فكرة وين هو. ما بعرف إذا تأكدوا من الموضوع بس سمحولنا نمرق آخر شي".

في حال عدم تحصيل هذا الإذن قبل الاختفاء، يتم نقل الوصاية بشكل تلقائي إلى الأعمام وأقرباء الزوج، الأمر الذي يصعّب، أوّلاً، تفادي فظائع الحرب والانتقال مع الأطفال إلى بلد أكثر أماناً، ويسهّل، ثانياً، ابتزاز النساء أو حرمانهن من أطفالهن من قبل الأقرباء في حال نشوب خلافات.

45 القانون رقم 01 الذي عُمّم بتاريخ 2 نيسان 8102 يمنح مالكي العقارات داخل وخارج سوريا مهلة 03 يوماً للمطالبة بملكية أراضيهم من خلال تقديم سندات الملكية إلى مكاتب الإدارة المحلية. يقتصر القانون على المناطق المتضررة من الحرب ويسمح للنظام بتصفية الممتلكات وبيعها في مزادات. https://www.sana.sy/?p=733959

التأثير الاجتماعي والنفسي

الكثير من النساء واجهن ضائقة عاطفية خلال المقابلة أثناء روايتهن قصة اختفاء قريبهن، أو رحلة النزوح، أو ظروفهن المعيشية الحالية. وقد أبلغت النساء عن معاناتهن من أعراض جسدية ونفسية مزمنة بعد اختفاء ذويهنّ.

بالنسبة للحظة الاختفاء، كانت بعض النساء شاهدات على حملات تفتيش واعتقال وحشية، بينما كانت أخريات على الهاتف مع ذويهنّ الذين اختفوا. سواء شهدن لحظة الاختفاء أم لا، أبلغت النساء عن رضّة وصدمة كرد فعل مباشر على خبر اختفاء أقربائهن. **ريم حسين**، البالغة من العمر 24 سنة وصفت اللحظة التي سمعت فيها نبأ اعتقال زوجها بما يلي:

"اسودّ العالم بوجهي. ما عاد قدرت حسّ بحالي، يعني صرت حسّ كأني بحلم، ما قدرت صدّق إنو هالشي صار. صرت أقعد وإستتّاه. حتى الأيام، صرت إحسبهن واحد واحد. اليوم مثلاً رقمه 322، ومن فترة كانوا 250 ، ولساتني عم عدّ كل يوم بيومه".

أما حماتها فدخلت في حالة من الإنكار بعد إبلاغها بموت ابنها. وقد حصلت على شهادة وفاة مؤكدة، وطُلب منها استلام هويته ومتعلقاته من مستشفى تشرين العسكري. ومع ذلك، في غياب الدليل المادي، ما تزال الأم تعتقد بأن ابنها ما زال على قيد الحياة. **دلال خوري**، ذات السبع والعشرين سنة، اختفى شقيقها، وقد أبلغت عن معاناتها من النوم لساعات طويلة:

"رحت عند دكتور عصبية، سألني إذا كنت عم عاني من مشاكل النوم. قلتلو إني كنت نام كتير، أحياناً يومين أو تلاتة، وما حبّ يفيّقني حدا. قال عندي أعراض هروبية. قلتلو شو يعني؟ قال يعني هروب من الواقع".

إن عدم وجود معلومات واضحة عن ظروف الاختفاء ترك أغلبية النساء يعشن في ألم تستمر معايشته عبر الذكريات أو الأحلام أو اللقاءات العابرة مع الأطفال. صارت الحياة، كما تصف بعض النساء، معلقة.

"لهلأ كلما إتذكره بحس كأنو هلأ أخذوه قدام عيوني. الوجع هو هو. بالعكس عم يزيد كلما عم يكبروا الاولاد". **ميساء محمد، 32 سنة**

كذلك يتعين على النساء تحمل عبء إخبار أطفالهن بحقيقة اختفاء والدهم. الكثير من النساء أعربن عن خوفهن على الصحة العقلية والنفسية لأطفالهن. في بعض الحالات تعرض هؤلاء لرضّة نفسية هائلة. كما تحدثت كثيرات عن تفشي نوبات الغضب، والعصبية، والاكتئاب، والشعور بعدم الأمان بين أطفالهن، وكل ذلك أعراض اضطراب نفسي غالباً ما تستمر دون علاج. كان لدى العديد من النساء ما بين طفلَين إلى ستة أطفال، وأعمارهم تتراوح بين بضعة أشهر إلى 14 سنة في لحظة الاختفاء.

"إذا بتشوف ولادي بتفكرهن مهابيل".

"هاد [ابن العاشرة] بحس إنو ما بيسوى، ما حدا بيدافع عنه [...] بحاول أنا وقّف جنبه بس شو ما عملت بيضل

مو متل وجود الأب. غير ولاد بيخافوا من الأب أكتر من الأم. أخوه الكبير بيواجه صعوبات كمان. أحياناً بيكونوا قاعدين وفجأة بينفجروا بكي. بسألهن ليش عم تبكوا وما بيجاوبوا".

بعض النساء يحجبن ألمهن وحزنهن كي لا يثقل ذلك على الأطفال من حولهن. ما يلي رواية بتول حسن. عن استجماعها القوة من أجل أطفالها:

"أنا مع ولادي طول اليوم، بحاول شجّعن يحسوا بالأمل والتفاؤل، ما بقدر إسمحلهن يحسوا إني زعلانة لأنهن بالأصل متأذيين. بس بالليل بعدما يناموا بتمنى موت وما يجي تاني يوم الصبح. أنا ما بخلي حدا يشوف إني بالعمق بالعمق حدا حزين كتير. ما بخليهن يعرفوا هالشي".

وقد وفر اللايقين الذي يلفّ مصائر المختفين أرضاً خصبة للشائعات، ما جعل النساء يواجهن أوقاتاً عاصفة: آمال كبيرة تليها خيبة أمل مع كل خبر يرد عن حملة مفاوضات أو تبادل أسرى. الكثير من الانتهازيين يستغلون الشائعات ليحتالوا على الأسر، وتحديداً القريبات من النساء، عبر تقديم وعود بأخبار أو متابعة أو تمثيل قانوني أو حتى إفراج عن قريبهن المعتقل.

الاغتراب والإدماج الاجتماعي

سواء بسبب الوصمة الاجتماعية (الخوف من الارتباط بعائلات المختفين)، أو زيادة المسؤوليات (نظراً لقلة الوقت الذي تملكه النساء للمحافظة على العلاقات الاجتماعية)، أو نتيجة للاكتئاب، أو بسبب النزوح، تبقى النساء محرومات من دوائر دعم اجتماعي خاصة بهن. وقد أثر ذلك على شعورهن حيال المجتمع والطريقة التي ينظرن بها إلى أنفسهن؛ ثقتهن بأنفسهن ونظرتهن إلى ذواتهن.

تمت الإشارة بوضوح إلى أمثلة إيجابية للدعم الاجتماعي في المناطق التي يقيم فيها النازحون واللاجئون. يشمل ذلك حسن الضيافة والدعم المالي (حتى حين يكون ذلك في شكل ديني غالباً)، وتقاسم المواد المنزلية والغذاء، والدعم العاطفي. لكن يبدو أن هذا الدعم عرضي ومؤقت بصفة عامة. وكلما طال أمد الوضع، زادت احتمالية تراجع الموارد والدعم واضطرار الأهالي للتفتيش عن وسائلهم الخاصة للبقاء على قيد الحياة. وقد ذكرت كثيرات شعورهن أنهن لم يتلقين أي دعم عاطفي أو مالي من أهاليهن أو أسرهن أو من المجتمع ككل. ومن العوامل الجديرة بالذكر: الخوف من الارتباط بعائلات المختفين، والأعراف الاجتماعية التي تفرض ضغطاً زائداً على المتزوجات، والنظرة إلى النساء وأطفالهن كأعباء إضافية. وفي بعض الحالات القصوى، تم حرمان النساء أو تهديدهن بالحرمان من أطفالهن من قبل أهالي أزواجهن. إحدى الراويات تحدثت عن ضغوط الحياة في مجتمع «مهووس بالنميمة»، وعن عدم ارتياحها في بيئتها الاجتماعية.

من بين عديد اللاجئين، وجدت بعض النساء مكاناً آمناً وأليفاً في الدول المضيفة. ضحى المصري تبلغ من العمر 40 سنة، وقد نزحت من داريا إلى مجدل عنجر في لبنان بعد أن شهدت مجازر وحشية، وهي تشعر بالأمان والسعادة لأن بإمكانها المشي في الشارع دون أن يطلب أحد منها إظهار بطاقة هويتها، أو تفتيش حقائبها، أو يستجوبها حول وجهتها، أو يتعرض لها بإساءة لفظية على الحواجز لكونها من داريا. ومع ذلك، بالنسبة للنساء الأخريات، فإن الوصمة والتمييز تضاعفا نتيجة اللجوء.

السوريين هنن المشكلة. شو ما صار، حتى شي مالو علاقة بالسوريين، الحق ع السوريين. [...] أنا تعودت شوي، شو فينا نعمل؟ بس لسه بحس إني مو آمنة وبخاف لما إطلع، وكمان بخاف على ولادي لما يطلعوا". **أماني الحمصي (39 سنة – مجدل عنجر، لبنان)**

"الطريقة اللي بيحكوا فيها عنا بتجرح. بيشوفوكي كأنك حدا إجا على بلدهن بس ليسرق منهن شغل، على قولتهن. مرة تقاتلت مع مرا قالت إنو ولادنا السوريين أخذوا وظايفهن". **سعاد الأعور (61 سنة – مجدل عنجر، لبنان)**

الدعم المتاح للنساء

في سوريا، حيث تتراوح تكاليف المعيشة الشهرية ما بين 300 و 600 دولار، بمتوسط إيجار قدره 200 دولار، يبدو أن المعونات شحيحة، خاصة عند مقارنتها بأعداد النازحين داخلياً. غالباً ما يؤدي ارتفاع المطالب وقلة الخدمات إلى نظام من التسلسلات الهرمية والمعايير الاستبعادية التي تفضّل بعض المجموعات على غيرها. ويبدو أن النساء المسنّات اللواتي يبقين وحدهن يحصلن على انتباه أقل وحصة أقل في اعتبارات تقديم المعونات، حتى حين تتاح هذه الأخيرة لأهالي المعتقلين. في بعض الحالات التي تعاني فيها النساء من ضغط اجتماعي، لا يكون البحث عن المعونة عملية مباشرة، فغالباً ما يتم تقاسم الدعم مع عائلاتهن وأقرباء أزواجهن. في إحدى الحالات، كان على **أ.إ.**، البالغة من العمر 39 سنة، أن تتظاهر بأن زوجها ميت على أمل أن تتلقى المعونة والدعم. قالت:

"طلعتلو شهادة وفاة وكنت متأملة ولادي السبعة يصير عندن رعاية أيتام. مافي دعم منيح لأهالي المعتقلين، لهيك قلتلهن إنو ميت. هي (ابنتها) يا دوب بتحكي معي هلأ. زعلانة ومحبطة لأني هيك عملت كرمال كم مية ليرة. حاولت وضحلها إني تعبت من غلا العيشة ومن الديون، والمصاري ح يساعدوا إخواتها. صارت تقلي حاجة تبرري وما بيحقلك تعملي هيك. لما شوفها هيك بختنق، وبندم".

تشرح د.م.، البالغة من العمر 32 سنة، أنها اضطرت للتوقف عن أخذ طفليها، اللذين يعانيان من رضوض نفسية ونوبات غضب وعدوانية، إلى أحد المتخصصين في البقاع، وذلك بسبب تكاليف النقل التي لم يكن بوسعها تحملها. وبمجرد ما لوحظ غيابها في أحد المراكز التي كانت تقدم لها الخدمات، حصلت على تعويض جزئي لتكاليف سفرها. من ناحية أخرى، أفادت تقارير أن بعض المنظمات الإنسانية الدولية قطعت المعونات دون إشعار أو توضيح، على الرغم من زيارات النساء ومحاولات اتصالهن المستمرة طلباً للمعلومات والمساعدة.

وباستثناء بعض قسائم الطعام والمساعدات الطبية والدعم النفسي الاجتماعي المتاح لبعض النساء، ومعظمهن في الدول المجاورة، حيث تتوفر للمنظمات المحلية والدولية مساحة أكبر للعمل، تشعر النساء عموماً أنهن منسيّات، وأن أرامل الشهداء مفضّلات عليهنّ حين يتعلق الأمر بالمساعدة والدعم.

للنساء أيضاً مطالب

يؤكد التقرير أن طلبات واحتياجات النساء تختلف بناءً على موقعهن داخل الأسرة، وتجربتهن الشخصية في النزاع، وطبيعة علاقتهن وقرابتهن مع الشخص المفقود. قدمت هذه المجموعة من النساء مستوى ملحوظاً من الوعي بالوضع، على الرغم من تفاوت مستوياتهن التعليمية. تتجلى أهم القواسم المشتركة بين النساء في هذا التقرير في مطالبهن وأولوياتهن. وقد طالبت المشاركات جميعاً، وهن من مجموعة متنوعة من الخلفيات الاجتماعية أو مناطق المنشأ، بما يلي:

- الإفراج عن جميع المدنيين المعتقلين تعسفياً؛
- الحق في معرفة مصير ومكان وجود الأقارب المختفين/المعتقلين: سواء كانوا «ميتين أو طيبين»، بالإضافة إلى تقديم الرعاية في المعتقلات ومنح الحق في الزيارة والاتصال؛
- برامج دعم خاصة لأهالي الأشخاص المختفين، بما في ذلك المعاشات وفرص التعليم والعلاج الطبي والتوظيف لأفراد أسرهم؛

> "في كتير ناس ما بيعرفوا مستقبلهن، بيعدّوا أيام الاعتقال عدّ، ما بيعرفوا إذا ميت أو عايش، أو وين موجود، بالجنة أو ع الأرض... ونسوان المعتقلين [متروكات] بلا مستقبل... بلا دعم... بلا شي... وما حدا واقف جنبهن... [إنها] حياة قاسية والله". **نجاح ريهاوي، 22 سنة – الرمثا، الأردن**

> "يرجعوهن لعيلهن. يفرجوا عنهن... يخلوهن يعيشوا، يتعالجوا [طبياً]... يخلصوا ذل". **رويدا اللحام، 49 سنة – إربد، الأردن**

> "بيقولوا أمهات الشهداء بيستاهلوا [حقوق] أكتر. ما حدا بيتذكرنا. بدنا بس يحرروا قرايبينا [وسنتدبر أمرنا وقتذاك]". **هبة الأحمد، 30 سنة – معرة النعمان، سوريا**

رغم عدم التعبير عن المطلب بكلمات صريحة، إلا أن الحاجة إلى العدالة والرغبة في محاسبة المسؤولين عن الاختفاء، والمسؤولين في نهاية المطاف عن معاناة النساء، مذكورة ضمناً في رؤاهن السياسية، ودعائهن وتوسلهن الله، وأحياناً تمنّيهن أن ينال الجناة عذاباً مماثلاً (من باب الانتقام). يشير هذا إلى أن مطالب النساء، من الحصول على المعلومات إلى الإفراج عن المختفين/المعتقلين والاعتناء بحالاتهم وحتى تزويد عائلاتهم بالدعم الاقتصادي، لا تعتبر بديلاً للعدالة والمحاسبة، بل هي شروط ضرورية وخطى ملحّة في سبيلهما.

خـلاصـة

كان الاختفاء القسري وما يزال أداة مفيدة، واستراتيجية بيد الجماعات المسلحة والأنظمة القمعية لكسر المعارضة والقضاء على الخصوم السياسيين بشكل سري مع تفادي المساءلة القانونية[46]. بالإضافة إلى حجم وشدة العنف المستمر الذي عانى منه السوريون حتى الآن، ثمة تحد آخر يكمن في عدم أخذ تجارب النساء بعين الاعتبار، وعدم شملهنّ. وعلى الرغم من نموه البطيء[47]، ما يزال التحليل والبحث الجنساني في الجوانب المختلفة لتجارب النساء أثناء النزاع في سوريا قاصراً.

إن فهم معاناة النساء المباشرة والمديدة بسبب الاختفاء القسري أمر ضروري لتحليل كيفية صوغ هذه الانتهاكات لوضعهن، وتأثيرها على حياتهن في ظروف ما بعد النزاع. والأهم من ذلك أن على تقصّي البعد الجنساني لوضع الاختفاء القسري أن يستكشف التغييرات في أدوار الجنسين، وعلاقاتهما وهويّتيهما الناجمة عن النزاع، وحيوية وتنوع الأدوار التي تلعبها النساء. إن المشاركة المباشرة وغير المباشرة في النزاع، والقيام بأدوار اقتصادية واجتماعية متزايدة أو جديدة، والمشاركة في الحركات السياسية والاجتماعية، كل هذه العوامل ساهمت في صوغ تجارب النساء أثناء النزاع[48]. يخلص تحليلنا الأولي لشهادات النساء إلى نتائج عامة وموضوعات مشتركة، وهو في الوقت نفسه يشجع على إجراء بحوث أكثر تفصيلاً في الموضوعات التي تم التركيز عليها في ما يتعلق بالوضع الاجتماعي (زوجات، أمهات، بنات، أخوات، إلخ) كمؤشر للعلاقات المتبادلة على المستوى المجتمعي.
النساء اللائي جرت مقابلتهن ينتمين إلى خلفيات عمرية وتعليمية واجتماعية وجغرافية واجتماعية واقتصادية متنوعة، وبالإضافة إلى فقدان أحد أقربائهنّ بفعل الاختفاء القسري، فقد اختبرن جميعاً جوانب مختلفة من الصعوبات الناجمة عن النزاع، بما في ذلك التعرّض للحصار العسكري، والمعاناة الناتجة عن العنف المباشر وغير

---

46 Dewhirst, P. and Kapur, A (2015) The Disappeared and Invisible- Revealing the Enduring Impact of Enforced Disappearance on Women [المختفون وغير المرئيين - الكشف عن الأثر الدائم للاختفاء القسري على النساء]. International centre for transitional justice (ICTJ):
https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Global-Gender-Disappearances-2015.pdf

47 Ghazzawi, R., Mohammad, A. & Ramadan, O. (2015) Peacebuilding Defines our Future Now: A Study of Women's Peace Activism in Syria [بناء السلام يحدد مستقبلنا الآن: دراسة لنشاط النساء للسلام في سوريا]. Badael and Kvinna Till Kvinna.

Khalaf, R., Asad, R. and Tawil, R. (2016). Women in Emerging Media in Syria (2011 – 2015): A Critical Discourse Analysis [النساء في الإعلام الناشئ في سوريا (2011 - 2015): تحليل الخطاب النقدي]. The Netherlands: The Syrian Female Journalists Network.

Khalaf, R., Al-Taweel, R., Heme, N., Kikhia, S., Menem, A. and Sabbagh, R. (2017) Women Participation In Syrian Cities Today: Emerging Roles And Opportunities, A Preliminary Scoping Review On Governance And Productivity [مشاركة النساء في المدن السورية اليوم: الأدوار والفرص الناشئة، مراجعة أولية للحوكمة والإنتاجية]. Beirut: Common Space Initiative (CSI).

Alsaba, K. & Kapilashrami, A. (2016) Understanding women's experience of violence and the political economy of gender in conflict: the case of Syria [فهم تجربة النساء في العنف والاقتصاد السياسي للجنوسة خلال النزاع: حالة سوريا], Reproductive Health Matters, 24 (47), 5-17.

48 Bop, C. (2001) Women in Conflicts, their Gains and their Losses [المرأة في النزاعات، مكاسبهن وخسائرهن], in S. Meintjes, A. Pillay, and M. Turshen (eds) The Aftermath: Women in Post-Conflict Transformation [ما يلي الحرب: النساء في مرحلة تحول ما بعد النزاع], pp. 19–34. London: Zed Books.

Hughes, M. M. (2009). Armed conflict, international linkages, and women's parliamentary representation in developing nations [النزاع المسلح والروابط الدولية والتمثيل البرلماني للنساء في الدول النامية]. Social Problems, Vol. 56, No.1, pp. 174-204.

Cohn, C. (2013) Women and wars: towards a conceptual framework [النساء والحروب: نحو إطار مفاهيمي]. In: C. Cohn, ed. Women and wars [النساء والحروب]. Cambridge: Polity Press, 1–35.

Ní Aoláin , F., Haynes, D., & Cahn, N. (2011) On the frontlines: Gender, war, and the post-conflict process [على الجبهات: الجنوسة والحرب وعملية ما بعد النزاع]. NY: Oxford University Press.

المباشر، وفي النهاية الاضطرار للنزوح داخل البلاد أو خارج الحدود. وفي المحصلة، فإن احتياجات هؤلاء النساء معقدة ومتغيّرة، وينبغي التعامل معها باهتمام خاص نظراً لخصوصياتهنّ وتجاربهنّ السياقية وتغير أولوياتهنّ مع تطاول أمد النزاع.

وكما يشير هذا التقرير، تواجه قريبات المختفين تحديات هائلة بما في ذلك الاضطراب العاطفي والنفسي، والمشاكل الصحية، والصعوبات المالية، والمشكلات القانونية والإدارية، ولكنهن في الوقت نفسه أظهرن شجاعة وصلابة هائلتين من أجل حماية أسرهن وبقائهن على قيد الحياة. من المعروف جيداً أن التغيرات في أدوار الجنسين التقليدية لها دورها في التخفيف من الآثار التي تعاني منها النساء، إلا أن هذه التغيرات لا تؤدي بالضرورة إلى تحول مستدام وإيجابي في أوجه اللامساواة البنيوية القائمة. في الواقع، غالباً ما أعاد النظام الأبوي وقواعده التمييزية فرض نفسه في فترات ما بعد النزاع، ويرجع ذلك أساساً إلى جهود تحقيق السلام والعدالة «العمياء جندرياً»[49]. عادة ما يتم إغفال مساهمات النساء في الحرب والسلام في هذه العملية، ما يعني تقويض مصالحهن المحددة جنسوياً، أو تركها تماماً دون التطرق لها، ولا سيما في أوضاع العدالة الانتقالية[50]. حتى مع الاعتراف الدولي الرسمي (بكين 1998)، ووجود إطار سياسي رئيسي، مثل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، ما تزال العدالة والمساواة بين الجنسين غير محققة إلى حد كبير في العديد من أوضاع ما بعد النزاع، بما في ذلك رواندا وسيراليون وإندونيسيا والبوسنة والهرسك[51].

يتطلب تحقيق السلام والعدالة الشاملين والمستدامين تدقيقاً أكبر في التفاعل المعقد بين الأدوار والمسؤوليات والهويات الجنسانية القائمة والناشئة. كما أن بناء السلام يقاطع ما بين النزاع والجنوسة والإثنية والثقافة والدين والطبقة... إلخ. وقد وفرت البحوث النسوية في الآونة الأخيرة نهجاً كلياً يراعي الفوارق بين الجنسين في العدالة الانتقالية، ويسمح بضمان السلام والمصالحة الشاملين والمستدامين. إذا تقصّينا هذه الطرق قد نتمكن قريباً من تطبيقها على مختلف الأوضاع الهشة المتأثرة بالنزاعات، بما في ذلك سوريا، وتجنب تكرار الانحدارات الموثقة جيداً لسياسات العدالة الانتقالية الحالية.

---

49 Domingo, P., Holmes, R., Rocha Menocal, A., Jones, N., Bhuvanendra, D., & Wood, J (2013) Assessment of the evidence of links between gender, equality, peacebuilding and statebuilding [تقييم الأدلة على الروابط بين الجنوسة والمساواة وبناء السلام وبناء الدولة]. Literature review. London: ODI

50 O'Reilly, (2016) Peace and Justice through a Feminist Lens: Gender Justice and the Women's Court for the Former Yugoslavia [السلام والعدالة من خلال عدسة نسوية: العدل بين الجنسين ومحكمة النساء في يوغوسلافيا السابقة]. In Mapping the Nexus between Transitional Justice and Peacebuilding, Journal of Intervention and Statebuilding [رسم خريطة العلاقة بين العدالة الانتقالية وبناء السلام], 10 (3), 419-445

51 Chebochok, C. B. (2009) A Gender Analysis Of The Transitional Justice Systems Of Rwanda And Sierra Leone [تحليل جنوسي لنظم العدالة الانتقالية في رواندا وسيراليون]. Student paper.

Lee-Koo, K. (2012) Gender at the crossroad of conflict: tsunami and peace in post-2005 Aceh [الجنوسة على مفترق طرق النزاع: تسونامي والسلام في آتشيه بعد عام 2005]. Feminist Review.

توصيات بحسب الموضوع

البحث عن أثر

من الأمهات اللواتي تجمعن أمام العديد من مؤسسات الدولة في بوينس آيرس عام 1997 ليكنّ أول الباحثات عن مصير أقربائهن المفقودين، إلى أولئك اللواتي مازلن حتى الآن يبحثن عن أقربائهن في بيروت، بعد 28 سنة من نهاية الحرب الأهلية في لبنان، كانت النساء أول وآخر من يتحدى الصمت المرعي حكومياً عن مصير المختفين قسراً والمفقودين. لقد عانت النساء في سوريا من محن كبيرة أثناء بحثهن عن أزواجهن وأبنائهن وبناتهن وأقربائهن الذين ما زالوا معتقلين تعسفياً و/أو مختفين قسرياً.

على الهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني دعم حقوق السوريات الساعيات لمعرفة مصير ذويهن المختفين والمعتقلين، وعليها ترديد مطالبهنّ في محادثات السلام والمفاوضات، وبرامج التنمية الخاصة بالانتقال العادل والديمقراطي في سوريا. كما عليها أن تفتح مجالاً للمساحات الآمنة، يتيح للنساء التواصل مع بعضهن البعض ودعم بعضهن البعض، وتنظيم أنفسهن في نهاية المطاف للوصول إلى هذه المساحات بأنفسهن.

كما ينبغي على مجموعات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الدولية لشؤون المفقودين، فضلاً عن المعاهد الأكاديمية والبحثية أن توسّع جهودها أثناء العمل مع ذوي المعتقلين والمختفين. إن استخدام التكنولوجيا المتاحة حديثاً مثل رسم الخرائط التشاركي وبنوك الحمض النووي وغير ذلك سيسمح لمثل هذه المجموعات بإنشاء سجلّات أفضل للمعتقلين والمختفين في سوريا. ينبغي عليها أيضاً ضمان حصول الأشخاص المعتقلين على حقوقهم، من حيث التزام قوات الأمن بواجب رعايتها وسماحها للأشخاص المعتقلين بالتواصل مع العالم الخارجي ومراعاة الإجراءات القانونية. فلا بد أن يتمكن أهالي المعتقلين والمختفين من الوصول إلى ذويهم والتأكد من حصولهم على هذه الحقوق، ولا بد أن يكونوا قادرين على البحث عنهم وتحديد أماكنهم في عملية تحميهم من المضايقات و/أو التعنيفات الضمنية أو الصريحة، وأن يتاح لهم الوصول إلى آليات تحميهم من أي شكل من أشكال الإساءة والمضايقة في المعتقلات أو أي مكان آخر يحتاجون إلى زيارته أو الوصول إليه.

دعم النساء

تأخذ قريبات المختفين والمعتقلين مسؤوليات وأدوار جديدة في أسرهن؛ أولاً كمعيلات، والأهم من ذلك كصانعات قرار في شؤون من يُعِلنَهم. ترى قريبات المعتقلين في الفرص التعليمية عنصراً حاسماً يساعد على اجتياز عناء مسؤولياتهنّ، والتخفيف من الأعباء التي يتحمّلنها. يعتبر محو الأمية بالنسبة للواتي لا يمتلكن أي تعليم رسمي، أو حداً أدنى منه، أساساً لمفاوضة الإجراءات الإدارية في فروع الأمن والمرافق الإدارية والسجون. كما يمكن أن يؤدي التدريب المهني للقريبات إلى توسيع فرص العمل التي قد يبحثن عنها أو يشغلنها في السوق، وذلك بالتوازي مع إتاحة الوصول للتعليم العالي في حالة من يتمتعن بما يكفي من التعليم الرسمي السابق. يمكن لزيادة الفرص التعليمية أن تسمح للقريبات بالتفاوض على تعويضات ورواتب أفضل، بالإضافة إلى زيادة الاعتماد على الذات والثقة بالنفس

الوصول إلى آليات العدالة

يعتبر الوصول إلى العدالة من الحقوق الأساسية التي تحتاج إلى دعم وتسهيل عندما يتعلق الأمر ب قريبات المعتقلين. يشمل ذلك عمليات العدالة التي تتخلل مختلف الاحتياجات اليومية للنساء؛ من حضانة أطفالهن، وحقوق وملكية العقارات، والمشورات والتمثيل القانوني، وما إلى ذلك. لا ينبغي النظر إلى العدالة على أنها مسار ضيق لاستدامة السلام، بل هي عملية انتقال وشفاء مستمرة قد تؤدي إلى السلام وإنهاء النزاع وأيضاً الحفاظ على السلام بعد مرحلة الانتقال في سوريا. يفتقر السعي وراء العدالة في سوريا إلى السياق والفهم الجنساني للأذى، بما يقوض أي عملية منصفة وعادلة. لتحدي ضيق الرؤية هذا، على الأطراف الدولية فتح مساحات لتطوير عمليات العدالة لمنظمات المجتمع المدني السورية، وعلى وجه التحديد تلك التي تقودها النساء، لتشارك في وضع برامج تنمية وتطوير عدالة مراعية للاعتبارات الجنسانية.

ينبغي على منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع السوريات أن تمكّنهن من المعرفة التي يحتجنها بشأن حقوقهن، وأن تتيح لهن فهماً أفضل للإجراءات القانونية المعمول بها في المناطق التي يعشن فيها. قد يكون رسم خريطة لخدمات المساعدة القانونية، والحصول على المشورات، أداة تمكينية شديدة الحيوية للنساء اللاتي يحتجن إلى الخوض في دهاليز المنظومة القانونية في سوريا اليوم.

التعامل مع التأثير النفسي والاجتماعي على النساء

على منظمات المجتمع المدني تشجيع برامج المعونة التي يتم وضعها وتنفيذها بهدف تلبية الاحتياجات الخاصة بعائلات المختفين والمعتقلين. يعتبر الوصول إلى الدعم النفسي الاجتماعي خطوة حاسمة بالنسبة للكثير من قريبات المعتقلين للتعامل مع تجاربهن الراضّة والتغلب عليها والتأقلم مع مضاعفاتها بشكل أفضل؛ يوسّع ذلك أيضاً قدرتهن على دعم أطفالهم ومن يُعِلنَهم. كما قد تعمل المعونة والدعم المالي كبديل على الأقل، أو كعنصر مكمّل في أفضل السيناريوهات، يسمح للنساء بالتعامل بشكل أفضل مع متطلبات أسرهن وأهاليهن. لا ينبغي أن تكون هذه المعونة صريحة فقط لمن تحقّقن من وفاة معيلهن، بل عليها أن تشمل أيضاً اللواتي ما زلن يبحثن عن المعيل المفقود.

قد يساعد الحصول على الرعاية الطبية في تخفيف معاناة الإصابات الناجمة عن الحرب والمرض المزمن وغير ذلك من المطالب الصحية التي تُثقل كاهل النساء. الجودة والرعاية الصحية المنصفة حق يجب أن تدعمه مؤسسات الدولة وجهات الإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني. ينبغي أيضاً على منظمات المجتمع المدني والأطراف الدولية المشاركة في التوثيق وأبحاث النزاع وغير ذلك من العمل القائم على الاستجابة، تضمين استراتيجيات للإحالة والحماية من شأنها تحديد احتياجات المستجيبات وإحالتهن إلى الوصول إلى المعونة/الدعم المتاح اللذين قد لا يكنّ على دراية بهما.

أخيراً، ينبغي أن يتوخى توفير المعونة للنساء ليس فقط كمستفيدات وإنما كشريكات أيضاً. يجب أن تكون القرارات المتعلقة بتقديم المعونة والتخفيضات، وكذلك المعلومات المتعلقة بمواعيد التقديم والمدة والاستدامة المتوقعة للدعم، شفافة، وأن يتم توصيلها بوضوح إلى من سيحصلن عليها.

الذاكرة والحشد المجتمعي

أثبتت تجربتنا في العمل مع قريبات المعتقلين والمختفين أنها ذات قيمة للنساء أنفسهن، وقد أعلنّ عن ذلك لدى التفكير في تجاربهن كراويات. يمكن للتاريخ الشفهي أن يؤدي دوره كأداة إغاثة وتمكين لكثير من النساء. من خلال مشاركة قصصهن، تمكنت النساء المشاركات من التعرف على معاناتهن وتنظيم أفكارهن والعثور على الدعم عبر تنظيم وتشكيل مجموعات للمطالبة بحقوقهن.

تحتاج مجموعات المناصرة، السورية منها والمحلية، إلى إدراك أهمية تجارب قريبات المعتقلين وأهمية وجود مساحات دعم تؤوي النساء ليتحدثن عن هذه التجارب. تلعب المنظمات المحلية دوراً حاسماً في تحويل القصص والشهادات إلى مشاريع تضامنية، وفي إيجاد أدوات مستدامة لتشجيع النساء على مشاركة قصصهن وصوغ برامج التنمية وفقاً لذلك.

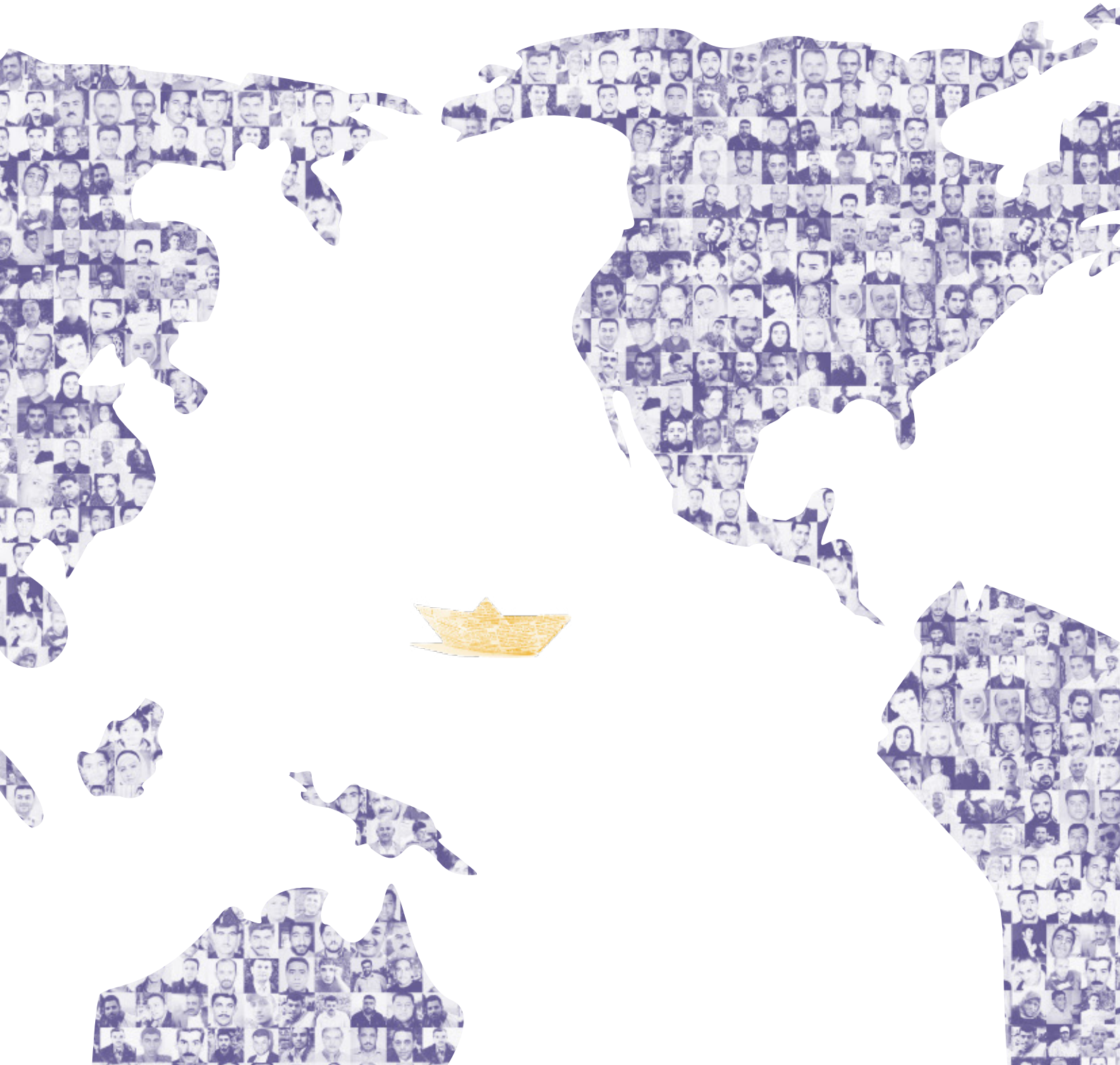

السلام والأمن

تكشف القصص التي جرى استعراضها وتحليلها في هذا التقرير مستويات مختلفة من تأثير النزاع على قريبات المعتقلين والمختفين. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من القصص التي لا تزال مخفية وغير معروفة في مناطق لم تكن في متناول القائمين على المشروع نتيجة القيود الأمنية. على أي شكل من أشكال السلام القادم أن يقوم على وعد إسماع أصوات جميع السوريين، وتغليبها على التوازن العسكري الذي سيعمّق المظالم التي تشعر بها النساء.

مع عدم إغفال الحق في معرفة مصير أقربائهن، من المهم أيضاً الإشارة إلى أن هذه الحقوق لا تقتصر على الوضع العام للمعتقل (كحي أو ميت)، فالممارسة الحالية من قبل النظام تشمل الإعلان عن أسماء المعتقلين المتوفين و/أو الذين ماتوا وهم رهن الاعتقال. إن مطالب واحتياجات النساء تتجاوز هذه المعلومات المحدودة وتشمل تفاصيل حول المكان الحالي للمختفي وآلية التواصل معه في حال كان حياً، ومتى وكيف يمكن استرداد الجثة وإتاحة الحداد في حال الوفاة.

توصيات بحسب الجهات الفاعلة

من أجل التطوير والدعم الإنساني

- دعم وتشجيع برامج التنمية التي توفر مساحات آمنة مفتوحة للنساء للتواصل مع بعضهن وتبادل تجاربهن ودعم بعضهن البعض.
- دعم برامج تنمية المعيشة والتعليم للنساء، مثل دورات محو الأمية والتديب المهني.
- تشجيع برامج الإعانة المصممة والمتاحة للنساء قريبات المعتقلين والمفقودين، متضمنة الدعم النفسي المجتمعي والدعم الطبي والعلاجي لهن وذويهن، والدعم المالي الشفاف والتعاوني متى أمكن.

من أجل مناصرة حقوق الإنسان

- تزويد القريبات الإناث بالتخطيط وإجراءات الإحالة في الاستشارة القانونية والإعانة ميسورة التكلفة والمتاحة.
- إشراك تكنولوجيا حديثة ومبتكرة لتحديد أماكن المغيبين والمفقودين على خارطة وتسجيلهم.
- يجب أن تضاعف اللجنة الدولية للصليب الأحمر جهودها للتواصل مع المعتقلين وتزويدهم بقنوات التواصل مع العالم الخارجي ومع عائلاتهم تحديداً.
- حثّ النظام السوري على إلغاء المحاكم الاستثنائية (المحاكم الميدانية والحربية ومحاكم مكافحة الإرهاب) والتقيد بالإجراءات اللازمة.
- مساءلة النظام السوري والأطراف المتنازعة بخصوص مسؤولياتهم والإشارة إلى مسؤوليتهم في الاعتناء بالمعتقلات والسجون.
- الحرص على حماية القريبات من أي نوع تحرش و/أو العنف في المعتقل والمرافِق الإدارية.

من أجل تمكين التنظيم المجتمعي

- إيصال أصوات القريبات في حوارات السلام ومنصات التفاوض والمبادرات المشابهة.

- توفير تدريب وتنمية قدرات للنساء لتنظمن أنفسهن ولتلاحقن مطالبهن واحتياجاتهن.

- دعم برامج نشر الوعي وتنمية القدرات للنساء بخصوص حقوقهن الاقتصادية والمدنية، بالأخص عند خوضهن إجراءات إدارية في السجون، حضانة الأطفال، الملكية، إلخ.

- نشر الوعي بخصوص عمل الصليب الأحمر في المحتمع المدني السوري، للقريبات خصوصاً.
فتح أماكن لتطوير العدالة وبرامج التنمية للناشطات وجماعات حقوق المرأة لتحدي تمثيلها الهامشي.

- ضمان توافر دعم صحة عقلية وطبية للنساء وذويهنّ.

الملحق الأول: أرشيف التاريخ الشفهي السوري

أرشيف التاريخ الشفوي السوري (Syrian Oral History Archive–SOHA) هو مشروع تجريبي تقوم به مؤسسة دولتي، بالاشتراك مع منظمة النساء الآن من أجل التنمية، بهدف دعم بناء قدرات السوريين والشباب للانخراط في التحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية في سوريا. بينما يسعى الأرشيف إلى توثيق تجارب مجموعة واسعة من السوريين المتضررين من النزاع، يركز المشروع على توثيق الأصوات والتجارب المهمشة، وعلى الأخص تجارب النساء والشباب. نظراً لضعف تمثيل الشباب وإغفالهم في المناقشات المتعلقة بمستقبل بلادهم، في حين لا تحصل النساء المحليات على تمثيل كافٍ في المنتديات الهادفة إلى إبراز صوت ومشاركة النساء السوريات، يرى المشروع أن من الأهمية بمكان العمل مع المجموعات الأكثر انكشافاً لتوثيق تجاربها.

واستناداً إلى الأساس أعلاه، يتمثل الهدف قصير الأجل للأرشيف في توثيق وتلبية احتياجات السكان ورفع صوتهم فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، وإلقاء الضوء على قضايا الذين تم اعتقالهم أو إخفاؤهم. كما سيتم استخدام بيانات الأرشيف لأغراض المناصرة ووضع برامج التنمية وصنع السياسات على المستوى الدولي. أما على المدى الطويل فيحاول الأرشيف بناء شبكة من منظمات المجتمع المدني العاملة على توحيد جميع أعمال الذاكرة في سوريا بهدف توجيه آليات ما بعد النزاع بشكل أفضل.

حين يتحدث المرء عن العدالة الانتقالية، بما يتجاوز الآليات نفسها، فإن عملية التحول الاجتماعي هي التي على المحك. إن العملية الأطول أمداً، والساعية لجعل النزاع مرحلة انتقال نحو وضع أسس مجتمع جديد شامل لجميع أبنائه، تكمن في صميم أي جهد يسعى لإشراك المجتمعات المحلية في عمليات العدالة الانتقالية. ستعمل دولتي مع شركائها للوصول إلى مختلف المجموعات والشرائح السكانية في سوريا، بما يشمل مختلف جوانب الجبهات السياسية والعسكرية، بهدف إنشاء أرشيف تاريخ شفهي. بدأ الأرشيف بالتركيز على مجموعتين لجمع تجاربهما في النزاع؛ النساء من قريبات المفقودين والمختفين والمعتقلين؛ والشبان والشابات السوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 سنة.

التمكين والعدالة لنساء سوريا

قامت دولتي بإطلاق هذا المشروع ليكون بمثابة أساس للعمل المستقبلي مع النساء في سوريا، ولرفع صوت المرأة وتمثيلها في العملية التفاوضية والعملية الانتقالية على المستويين المحلي والدولي. يشدد المشروع على أهمية خلق فضاءات لتمثيل احتياجات النساء ضمن عمليات التفاوض والعدالة الانتقالية. كما صُمّم المشروع لضمان أخذ أفكارهنّ المتعلقة بالعدالة والمحاسبة بعين الاعتبار في مناقشات السلام.

الشباب يصوغون المواطنة والهوية

يهدف هذا المشروع لإنشاء أرشيف تاريخ شفهي وإشراك الشباب في مجتمعاتهم المحلية بطرق بنّاءة وهادفة محلياً. يعمل المشروع على دعم وتمكين مجموعة من الشبان والشابات لاستكشاف القضايا المتعلقة بالمواطنة والهوية الوطنية ضمن مجتمعاتهم المحلية من خلال توثيق قصص التاريخ الشفهي لشباب آخرين يختبرون النزاع أثناء تغطيته.

منهجية الأرشيف

تهدف دولتي لتطوير منهجيات لثلاث عمليات مستقلة ومترابطة: أولاً، جمع تاريخ شفهي؛ وثانياً، بناء أرشيف؛ وثالثاً، وضع برامج متعلقة بالعدالة الانتقالية والمناصرة والمشاركة المجتمعية.
في المرحلة الأولى، سيكون العمل على جمع التاريخ الشفهي المسار الأكثر تقدماً في المشروع. وقد تلقت كل من دولتي والنساء الآن تدريباً مفاهيمياً حول أرشفة التاريخ الشفهي، في حين تلقى القائمون على المقابلات الميدانية تدريباً على عملية المقابلة وإدارة البيانات. ومع ذلك سيتم تطوير المنهجية والخطة والأدوات اللازمة لبناء الأرشيف والعدالة الانتقالية من خلال تقوية الأرشيف من الجانب التقني، ووضع استراتيجيات مناصرة وانتشار في المجتمع لاستهداف جمهور أكبر ومنظمات شريكة محتملة.

فيما يتعلق بمنهجية الأرشفة، تقوم دولتي وشركاؤها بتصميم منظومة سير عمل ومبادئ توجيهية وأدوات لأرشفة وإدارة المعلومات لضمان إخضاع جميع المقابلات المنجزة لمعايير قياسية. وقد قامت دولتي بعملية بحث واستشارة مستفيضة للتوصل لبناء بنية تحتية رقمية شاملة للأرشيف، مع أخذ جميع جوانب سير العمل بعين الاعتبار (وصف المواد، التخزين، الحفظ، والوصول).

بناءً على ما تقدم، يمكن اعتبار إنشاء الأرشيف واستخدامه في عمليات العدالة الانتقالية هدفين منفصلين ولكن مترابطين؛ حيث سيتم استخدام الأرشيف كدليل في فترة العدالة الانتقالية. إن استراتيجية الانتشار في المجتمع، وكذلك المبادئ التوجيهية للنشر والمشاركة المجتمعية، هي قيد التطوير حالياً. ستضم الاستراتيجية التي سيتم تطويرها معلومات محددة حول الذين يهدف الأرشيف لخدمتهم، وحول مستخدميه المحتملين، ومصادر تمويله المحتملة، وقيمته المضافة، والهيئات التي تملك أهدافاً مماثلة وبالتالي يمكن اعتبارها مصادر أو شركاء في هذه العملية. كذلك سيُشرك المشروع أيضاً المشاركين والمشاركات في المقابلات ويتعاطى معهم كأحد مصادر التغيير، حيث يلعب الذين ساهموا بقصصهم في بناء الأرشيف دوراً نشطاً في تصميم وتنفيذ أنشطة الانتشار، ويُنظر إليهم كقوى فاعلة في مناصرة حقوقهم خلال مرحلة العدالة الانتقالية.

هذا التقرير يستعرض ويحلل البيانات التي تم جمعها حتى الآن. وهو يهدف إلى تقييم احتياجات الرواة واستقصاء مختلف الطرق التي تأثرت بها حياتهم باختفاء و/أو اعتقال أحبائهم. علاوة على ذلك، يشرح التقرير بناء على البيانات آليات الصلابة والتأقلم التي لجأت إليها النساء الراويات لتلبية احتياجاتهن، ويقدم توصيات لبرامج التنمية وجهود المناصرة يمكن للجهات الفاعلة المحلية والدولية اعتمادها لتعزيز صلابتهن وإيصال مطالبهن.

الملحق الثاني: إطار المقابلة لمسار قريبات الأشخاص المعتقلين/ـات والمختفيين/ـات والمغيبين/ـات

معايير الإختيار

شابات ونساء سوريات أو قاطنات في سوريا. على المشاركات أن يكن قريبات من الدرجة الأولى (أم، ومجة، أخت، ابنة) لأشخاص معتقليين/ـات أو مختفيين/ـات أو مغيبين/ـات خلال الصراع في سوريا منذ 2011. لا تشكل مشاركة الشخص المعتقل أو المفقود في الصراع المسلح أساساً لاقصاء القريبة من المشاركة في توثيق تجربتها.

دليل المقابلة

تأكدي من أن المشاركة قد قرأت أو على علم بالنقاط المطروحة ضمن مستند الموافقة، وقومي بقراءة المستند بوضوح للأشخاص اللواتي لا يلمن بالقراءة. أعطي الفرصة الكافية للمشاركة لطرح الأسئلة حول المقابلة ومشاركتها فيها. حاولي جعل المشاركة تشعر بالراحة قدر الإمكان.
هذه الإستمارة هي دليل. حاولي طرح الأسئلة بالترتيب الموضح في هذا المستند ولكن حافظي على سير الحوار بطريقه سلسة واترك للمشاركة حرية النقاش دون الشت عن الأفكار الأساسية. يمكنك استخدام الأسئلة المسابير لحذ المشاركة على توضيح أفكارها. حاولي تشجيع المشاركة على توضيح أفكارها باستمرار عبر حث المشاركة على الدخول في التفاصيل، خاصةً عند اعطاء اجابات مقتبسة.

ابدئي يتفسير القواعد الأساسية:

قبل أن نبدأ، أود تذكيرك بأنه لا توجد إجابات صحيحة أو خاطئة في هذه المقابلة. نحن مهتمات بمعرفة تجربتك لذا أرجو أن تشعري بقدرتك على أن تكوني صريحة معي بقدر الإمكان ومشاركة آفكارك ومشاعرك حول تجربتك. من المهم جداً أن أستمع إلى جميع آرائك حول هذا الموضوع. أود أن أذكرك أيضاً بأن كل المعلومات التي سوف تشاركيني بها سوف تخضع لقواعد الحظر والمشاركة التي اتفقنا عليها مسبقاً وقمنا بكتابتها ضمن استمارة التنازل عن الحقوق.

فالنبدأ بالتعريف عن أنفسنا أولاً (على العاملة الميدانية التعريف عن نفسها ودورها في المشروع).

أسئلة المقابلة

الجزء الأول :خلفية عن الشخص

١- هل من الممكن أن تعرفيني عن نفسك؟

أ- كم عمرك؟ أين ولدت؟
ب - ما هي اللغة الأم (عربية، كردية، سريانية، أرمنية، آرامية، تركمانية..)؟

٢- أين تسكنين حالياً؟ هل هذا هو مكان اقامتك الأصلي أم هل اضطررتي إلى الانتقال/النزوح إلى هذه المنطقة؟
في حال النزوح، قومي بالاستفسار عن ذلك (متى حصل النزوح، مع من، لماذا، الخ...)

٣- ما هو وضعك الدراسي؟ هل تتابعـ/ـين دراستك حالياً؟

أ- في حال متابعة الدراسة: كيف وأين؟ ما هو اختصاصك؟ هل هناك عوائق؟
ب- في حال عدم متابعة الدراسة: ماذا حدث؟ ما هي العوائق الحالية؟ هل ترى أن متابعة دراستك من الأولويات لديك؟

٤- هل من الممكن أن تخبريني عن وضعك الاجتماعي؟

أ- مع من تسكنين حالياً؟ ما هي علاقتك بهم/ـهن؟
ب - ما هي علاقتك مع محيطك الحالي؟
جـ - هل أنت متزوجة أو مرتبطة؟ هل يمكن أن تخبرني أكثر عن علاقتك/علاقاتك الحالية أو السابقة التي تشعرين أنها كانت مهمة لك في هذه المرحلة؟

٥- ما هو وضعك المهني؟ هل تعملين؟

أ - في حال العمل: ما هو عملك؟ كم من الزمن مضى على انخراطك في هذه الوظيفة؟ هل هي مرضية لك، من جهة المعاش الذي تحصلـين عليه مثلاً؟ هل أنت سعيدة بها؟
ب - في حال عدم العمل: من يقوم بالاهتمام بالدخل المالي؟
جـ - ما الدخل الشهري التقريبي للعائلة؟ برأيك، ما هو الحد الأدنى المطلوب لحياة إنسانية في المنطقة التي تعيشين بها (طبابة، أجرة بيت، غذاء، مياه، كهرباء...) ؟

٦- كيف تصفين ظروف الحياة المعيشية (وضع المنزل، تدفئة، مياه صالحة للشرب..)؟

٧- تابعـي بالاستفسار عن أي نقطة قد تكون مهمة ضمن هذا الإطار. يمكنك أن تسألي عن المشاكل الصحية المزمنة التي قد تعاني منها المشاركة أو أحد أفراد الأسرة مثلاً، أو عن المسؤوليات الأخرى التي تقع على عاتقها. (هل تعانين من أي مشاكل صحية أو أمراض؟ متى بدأت هذه المشاكل بالظهور؟ --- هل لديك أو لدى أحد أطفالك/أهلك احتياجات خاصة أو إصابات حرب؟ من الذي يقوم بالاهتمام بهم؟ هل تتلقين مساعدات، و ما نوعها (طبية، مالية، عينية...)؟

الجزء الثاني: معلومات عامة عن الشخص المفقود

معلومات شخصية

١- اسم الشخص:
٢- مكان الولادة:
٣- تاريخ الميلاد:
٤- المهنة/الدراسة:
٥- عنوان السكن المعتاد:
٦- الجنسية:

معلومات عن العائلة

١- اسم الأب:
٢- اسم الأم وشهرتها:
٣- الحالة الاجتماعية:
٤- هل كان للشخص المفقود/ة أولاد؟ كم عددهم/ـن؟
٥- سن الأولاد وقت الإعتقال/اختفاء:

معلومات عن الشخص

١- هل يمكن أن تخبريني عن هذا/هذه الشخص وعن شخصيته؟

أ - كيف كانت شخصيته؟ مع عائلته وأخواته؟
ب - كيف كانت علاقاته مه أصدقائه؟
ج - كيف كان نمط حياته؟

٢- كيف كان محيطه الاجتماعي، مثل العائلة؟

أ - هل كان على علاقة عاطفية مع أحد؟ مع من؟
ب - هل كان متزوج؟
جـ - هل كان لديه أطفال؟ عددهم، وأعمارهم (و أسمائهم الأولى إن أمكن)

٣- ما هي هواياته واهتماماته؟

أ - ماذا كان يفعل في أوقات فراغه؟

٤- ما هي طموحات هذا الشخص وأحلامه؟

معلومات حول الاعتقال/الاختفاء

١- تاريخ الاعتقال/الاختفاء:
٢- مكان الاعتقال/الاختفاء:

٣- ماذا كانت ردة فعلك عندما عرفت عن اعتقال الشخص أو قمت باستفقادهـ/ـا؟

أ - ماذا فعلت أول ما عرفت؟

ب - ما هي المشاعر الأولية التي خالجتك؟ ومن كيف تطورت هذه المشاعر والمواقف؟

٤- هل تمت رؤية الشخص المفقود/ة بعد حادثة الإختفاء/الاعتقال/الخطف؟

أ - أين ومتى في حال تمت رؤيتهـ/ـا؟

ب - هل سمح لك بزيارة القريـب/ـة؟ كيف كانت هذه الزيارة؟ كيف كانت معالم المكان؟ كم كانت تكاليف الزيارة (مصروف سفر، أكل، هدية للقريب/ـة، رشاوي... الخ)؟

٥- كم من الوقت والمال كلفت عملية البحث أو السؤال عن الشخص حتى الآن؟

٦- هل تعرّضت للتحرش والمضايقات أو عُرض عليك تقديم خدمات جنسية مقابل معلومات؟

٧- هل من الممكن وصف سياق الاعتقال/الاختفاء؟

أ - وصف مكان الاعتقال؟

ب - هل كانت هناك أحداث معينة تحصل في نفس اليوم أو الشهر (معارك/اجتياح/...)؟

٨- هل يوجد معلومات عن الجهة المسؤولة؟

أ - هل لديك فكرة عن سبب الاعتقال/ الاخفاء؟ ما موقفك من هذا السبب؟

ب - هل تصلك شائعات/أخبار حول مصير الشخص؟ مثل ماذا؟

٩- هل حاولت تقصي هذا الشخص؟

أ - إذا كلا: لماذا؟ ما هي المخاوف التي خالجتك؟

ب - إذا نعم: ما هي الطريقة التي حاولت الوصول إلى الشخص؟ بمن استعنت؟ الاجراءات القانونية؟

ب١ - ما هي العوائق التي واجهتك (اساءة، ذلّ، تعب...)

١٠- هل سمعتي بأي جهة رسمية أو مبادرة محلية أو دولية تعمل على قضية المعتقلين/ المختطفين/ المختفين قسرياً؟ كيف سمعتي بها؟ في حال تواجدت هذه الجهة، هل ترغبين في المشاركة والإدلاء بشهادتك؟ في حال لا، لم لا؟ ما الذي يمكن أن يدفعك أو يشجعك للمشاركة؟

١١- هل من الممكن أن تخبريني عن نتائج/تأثير اعتقال/اختفاء الشخص عليك على أسرتك؟

أ - من جهة تأمين الاحتياجات الرئيسية؟

ب - من جهة النتائج القانونية (حضانة أولاد، معاملات رسمية،...)؟ معك أوراق رسمية (جوازات، دفتر عيلة، هويات، شهادات ولادة، شهادات وفاة)؟ باسم مين البيت/ الأرض ... وهل معك أوراق الملكية؟ في حال تم إنجاب أطفال بعد اختفاء الزوج، هل تم تسجيلهم؟ في حال رغبت بذلك لاحقاً، هل تستطيعين الزواج مرة أخرى بدون قيود قانونية (أو اجتماعية)؟

جـ - من جهة النتائج الاقتصادية (مدخول، عمل،...)؟ وفي حال وفاة الشخص، ما هي تكاليف الجنازة ومن قام بتحمل التكاليف؟

د - من الناحية الاجتماعية: هل تشعرين أن المجتمع المحيط داعم، وهل شعرت إنه في ناس بعدت خوفاً على حالهم؟ هل تشعرين بالاستغلال أو بفرق بسبب غياب الزوج/ الابن/ الأب؟ من أي ناحية؟
بحسب ملاحظتك، كيف بتشوفي غياب (الشخص المعني) عم ينعكس على الأولاد؟ هل في اختلاف بين الصبيان والبنات و أدائهم بالمدرسة، اللعب، و الأعمال اليومية؟
هـ - غيرها...

١٢- هل سبق وطُلب منها أن تعلن وفاة الشخص المختفي/ المعتقل؟

١٣- هل هناك حالات اختفاء/ اعتقال أخرى في تاريخ العائلة قبل الثورة؟ متى كانت؟

الجزء الثالث: معلومات عامة عن نساء مفقودات:

١- هل تعرفين أو سمعتي بنساء (ليس بالضرورة من الأقرباء) تمّ اعتقالهن، اختطافهن أو فُقدن/ اختفين بدون أي خبر عنهن؟ من؟ ماذا تعرفين عنهن؟

٢- في حال هناك نساء تعرضن للاعتقال/ الاختطاف وتم الإفراج عنهن؟ كيف ينظر ويتعامل المجتمع معهن؟ ما رأيك أنت؟

الجزء الرابع: دوافع ومطالب

١- ما هي الدوافع لمشاركة تجربتك معنا؟

٢- ما هي مطالبك بالنسبة لقضية المعتقلين/ـات والمفقودين/ـات وأهاليهم/ـهن؟

٣- ما هي علاقتك بالجهة التي تمارس سلطة فعلية على الأرض؟ هل تشعرين أن أي من الجهات/ المجموعات على الأرض تمثلك؟ ما هي ولم نعم أو لا؟

شكراً جداً لمشاركتك. لقد انتهيت من الأسئلة التي أود مناقشتها معك، هل هناك أي نقطة مهمة قد غفلت عنها وتود أن تخبريني عنها؟

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial-ShareAlike 4.0 International License. You are free to copy and redistribute the material in any medium or format, as well as to remix, transform, and build upon the material. You must give appropriate credit, provide a link to the license, and indicate if changes were made. You may do so in any reasonable manner, but not in any way that suggests that Dawlaty or Women Now for Development endorses you or your use. You may not use the material for commercial purposes. If you remix, transform, or build upon the material, you must distribute your contributions under the same license as the original.

جميع صور المفقودين (قبل التعديل) في هذا الكتيّب هي من قاعدة بيانات المركز توثيق الإنتهاكات في سوريا.